المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الإدارة الفرنسية في ولاية فزان وأثرها على الوضع السياسي والاقتصادي 1943–1951م.

* بدرية علي عبد الجليل[1]

[1] قسم التاريخ كلية التربية جامعة الزيتونة ترهونة.

ملخص البحث

يتناول البحث فترة الإدارة الفرنسية في فزان وأثرها على الوضع السياسي والاقتصادي من 1943–1951م، وتسليط الضوء على السياسات التي انتهجتها فرنسا لإحكام السيطرة على الإقليم بعد الحرب العالمية الثانية، واعتمدت الإدارة على تقسيم الإقليم إلى كيانات ضعيفة وربط اقتصاد فزان بمستعمراتها في تونس والجزائر بهدف عزل الإقليم عن باقي الأقاليم الليبية، كما أوجدت قوى قبلية محلية لمنح الحكم طابعاً شكلياً بالمشاركة لكنها احتفظت بالقرار الحقيقي.

اقتصادياً، فرضت ضرائب وقيوداً أضعفت قطاعي الزراعة والتجارة؛ مما انعكس سلباً على مستويات المعيشة، ويخلص البحث إلى أن هذه السياسات عززت التبعية دون أن تساهم في تحسين أوضاع السكان تاركة إرثاً من التحديات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على الإقليم بعد رحيل فرنسا من الإقليم.

الكلمات المفتاحية: إقليم، فزان، فرنسا، الاقتصادية، السياسية.

The French administration in the Fezzan province and its impact on the political .and economic situation, 1943–1951

*Badriya Ali Abdul Jali[1]

[1]Department of History, Faculty of Education, University of Ez-Zitouna, Tarhuna.

Research Abstract

The research deals with the political and economic conditions in the Fezzan during the period of the French administration 1943-1951.

The research dealt with the period of the French administration in the Fezzan, highlighting the policies pursued by France to tighten control over the region after World War II, and the administration relied on dividing the region into weak entities and linking the economy of the Fezzan with its colonies in Tunisia and Algeria in order to isolate the region from the rest of the Libyan regions, and also created local tribal forces to give governance a formal character by participation, but retained the real decision.

Economically, taxes and restrictions were imposed that weakened the agricultural and trade sectors, which negatively reflected on living standards. The research concludes that these policies strengthened dependency without contributing to improving the conditions of the population, leaving a legacy of economic and political challenges that affected the region after the departure of France from the region.

Keywords: region, fezzan, france, economic, political.

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني dr.bdrya@gmail.com

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

المقدمة

تميزت ليبيا بموقعها الجغرافي لكونها البوابة الشمالية لوسط افريقيا، فهي مسرح للتنافس والصراع طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، وتعتبر فزان الواقعة في الجنوب الليبي واحدة من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية؛ نظراً لموقعها الجغرافي الذي يربط ليبيا بأفريقيا الوسطى عبر الصحراء الكبرى، كما تميزت بأهمية سياسية خاصة من قبل فرنسا التي كانت تعتبرها امتداداً لإمبراطوريتها الإفريقية، لذلك شهدت فزان اهتماماً كبيراً من قبل السلطات الفرنسية الأمر الذي أكسبه أهمية كبيرة في العلاقات الدولية .

فزان قبل التدخل الفرنسي كانت تتبع الحكم العثماني، ثم الاحتلال الإيطالي، وتمتعت بقدر من الاستقلال الذاتي، واعتمدت على القبائل المحلية في تنظيم شؤونها السياسية والاجتماعية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وزيادة حجم الصراع على ليبيا بيت القوى الاستعمارية الكبرى وبحلول عـام 1943 انسحبت القوات الإيطالية من فزان لتقع تحت السيطرة الفرنسية مـن 1943–1951م، وخلال هذه الفترة التاريخية تعرضت إلى تغيرات جوهرية أثرت على الوضع السياسي والاقتصادي للمنطقة، حيث خضعت فزان إلى السيطرة الفرنسية بعد سياسة تقاسم النفوذ بين دول الحلفاء، وتميزت هذه الفترة بتداخل المصالح الاستعمارية مع الطموحات المحلية؛ مما شّكل تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة كانا لها الأثر الطويل على التطور السياسي والاقتصادي في فزان .

من خلال هذه الدراسة يمكن تحليل السياسات والإجراءات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لفهم كيفية إدارتها للمنطقة، وتأثيرها المباشر على الظروف المعيشية للسكان بالإضافة إلى التأثيرات البعيدة على المشهد السياسي والاقتصادي .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى فهم أثر الإدارة الفرنسية في ولاية فزان خلال الفترة من 1943–1951 على الوضع السياسي والاقتصادي، ومعرفة دور حركة المقاومة في إقليم فزان، وأبرز الشخصيات المؤثرة وكيفية استغلال فرنسا تلك الشخصيات ، وما هو دور الأمم المتحدة والجمعيات في استقلال ليبيا بشكل عام وفزان بشكل خاص؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1– تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول مرحلة حاسمة من تاريخ الإدارة الفرنسية في فزان وتسليط الضوء على التداعيات التي تركتها الإدارة الفرنسية على المستوى السياسي والاقتصادي، ومدى تأثير الاستعمار على البنية السياسية التقليدية والعلاقات القبلية .

2– تسلط الدراسة الضوء على استراتيجيات فرنسا وكيفيف توسيع نفوذها في فزان من خلال ربط مستعمراتها في تونس والجزائر والنيجر وتشاد .

3– هذه الدراسة تقدم فهم لكيفية استغلال فرنسا للسلطة المحلية لتحقيق أهدافها، ومدى تأثير ذلك على الوضع السياسي في فزان .

4– تقييم الأثر الاقتصادي في كيفية استغلال فرنسا للموارد في فزان وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي .

5– تكشف الدراسة الإرث الاستعماري طويل الأمد على فزان التي يكون لها انعكاسات مستمرة.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

منهج الدراسة :

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي بما توفر من وثائق ومصادر أولية ساهمت في طرح الموضوع بشكل تاريخي وموضوعي وفق شروط البحث العلمي .

تساؤلات الدراسة :

تطرح الدراسة عدة تساؤلات وهي :

1- كيف بدأت سيطرة فرنسا على فزان؟ وما هي الأهداف السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها؟

2- ما مدى مساهمة أهالي فزان في مقاومة الاحتلال الفرنسي؟ وما دورهم في تأسيس الجمعيات السرية؟ وكفية التواصل مع اخوتهم في طرابلس وبرقة؟

3- ما أسباب اختيار فرنسا لشخصية أحمد سيف النصر على رأس الحكم في فزان دون إعطاءه أي سلطة سياسية أو اعتبارية؟

4- كيف ساهمت النخب الوطنية في قيادة حركة المقاومة الوطنية وتحرير الإقليم؟

5- ما هو دور الأمم المتحدة في استقلال ليبيا وإنهاء الاحتلال الفرنسي في فزان؟

ولإعطاء فكرة عن هذه الدراسة قُسمت إلى عدة محاور :

المحور الأول : لمحة جغرافية عن إقليم فزان .

المحور الثاني : الإدارة الفرنسية في فزان وأثرها على الوضع السياسي خلال الفترة 1943-1951م، ويشمل :

1- لمحة عن أوضاع فزان قبل عهد الإدارة الفرنسية .

2- الاحتلال الفرنسي لولاية فزان .

3- موقف أهالي فزان من الاحتلال الفرنسي .

4- الموقف الدولي من القضية الليبية بشكل عام وفزان بشكل خاص .

المحور الثالث : الإدارة الفرنسية في فزان وأثرها على الوضع الاقتصادي خلال الفترة 1943-1951م، ويشمل :-

1- الأوضاع المالية والمصرفية.

2- الزراعة .

3- الرعي.

4- التجارة .

5- الصناعة .

الدراسات السابقة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق المحلية، والتقارير الرسمية الفرنسية، والإنجليزية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، هذه التقارير موجودة بشعبة الوثائق الأجنبية والعربية بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر أبرزها : محمد عثمان الصيد، ومذكرات محمد عثمان الصيد أعطتنا صورة عن الوضع السائد في تلك الفترة، كذلك كتاب مجيد خدوري (ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي)، وكتاب

محمد فؤاد شكري (السنوسية دين ودولة)، وصلاح العقاد (ليبيا المعاصرة)، ونقولا (زيادة ليبيا من فجر التاريخ حتى الاستقلال)، وبعض الرسائل العلمية التي أثارت هذا الموضوع بشكل مفصل .

المحور الأول :

1- لمحة جغرافية عن إقليم فزان :

يقع إقليم فزان في الجنوب الغربي من ليبيا، وهو أحد الأقاليم الثلاثة التي تتشكل منها ليبيا: طرابلس وبرقة وفزان، فتقع طرابلس شمالاً وبرقة شرقاً، وتقع فزان بين الجزائر وتونس غرباً ومع الحدود الدولية لتشاد والنيجر.

تمتلك فزان موقعاً جغرافياً هاماً، فهي مركز للتبادل التجاري عبر الصحراء باتجاه الشمال والشرق والغرب على مر العصور، حيث استمر التواصل بين القوة والاضمحلال حتى الفترة الاستعمارية، تقع فزان بين خطي طول 10^0 و 20^0 شرقاً وخطي عرض 22^0 و 29^0 شمالاً(1).

أما مناخها فيتميز بالحرارة الشديدة في فصل الصيف تتراوح ما بين 45^0 - 51^0، أما شتاؤها فبارد جداً ضف على أن كمية الأمطار محدودة تتراوح ما بين 5- 12 مليميتر مرتين في الموسم(2)، كما تمتلك فزان العديد من الجبال والهضاب والأودية قُدرت مساحة فزان حوالي 588 ألف كيلومتر مربع، أغلبيتها صحراء(3) .

تهب على ولاية فزان رياح تجارية شمالية شرقية جافة وحارة صيفاً، أما شتاءاً فتهب رياح شمالية غربية تسبب في انخفاض درجات الحرارة أثناء الليل فتصل أحياناً إلى درجة تحت الصفر (4) .

واختلف المؤرخون حول مدلول اسم فزان وتعددت الآراء فوصفها ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان بأنه مشتق من اسم حام بن نوح عليه السلام، والبعض الآخر يرى أنها مأخوذة من الكلمة البربرية (تافانا) حيث حُرفت وأصبحت (ف ز ن) ويقصد بها الحافة، والبعض الآخر يرى أنها مشتقة من كلمة (فزانيا) وهو مصطلح للواحات التي تبلغ حوالي تسعين واحة، والأرجح هو أن اسم فزان اسم قديم موجود منذ القدم فقد ذُكر منذ العصور القديمة منذ عهد هيرودوت(5).

يقدر عدد سكان فزان في عام 1931م حوال 28.212 نسمة وعام 1936 حوالي 36.581 نسمة، وعام 1944م جوالي 33.500 الف نسمة، وعام 1947 حوالي 42.280 ألف نسمة(6) .

الجدول رقم (1) التالي يوضح عدد السكان في إقليم فزان خلال عام 1947م

ت	المنطقة	عدد السكان	مقسمة إلى مديريات
	قسم الشاطيء	16.700 نسمة	
.1	براك	4.900 نسمة	
.2	المقارحة	2.100 نسمة	
.3	الحساونة	3.010 نسمة	
.4	برقن	3.150 نسمة	
.5	ادري	3.450 نسمة	
.6	سبها –اوباري	3.700 نسمة	
.7	الجديدة	4.500 نسمة	
.8	بنت بية	3.380 نسمة	

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ت	المنطقة	عدد السكان	مقسمة إلى مديريات
.9	أوباري	4.220 نسمة	
.10	اورقن للدو	1.350 نسمة	
.11	مديرية انتغاساتن	450 نسمة	
	قسم مرزق	10.88 نسمة	يمكن تقسيمها إلى:
.1	مديرية مرزق	20.590 نسمة	
.2	تراغن	2.030 نسمة	
.3	أم الأرانب	1.440 نسمة	
.4	مديرية زويلة	1.216 نسمة	
.5	القطرون	1.7220 نسمة	
.6	مديرية وادي عتبة	1.980 نسمة	

المصدر: تقرير الإدارة الفرنسية لولاية فزان 1950م، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثائق غير منشورة .

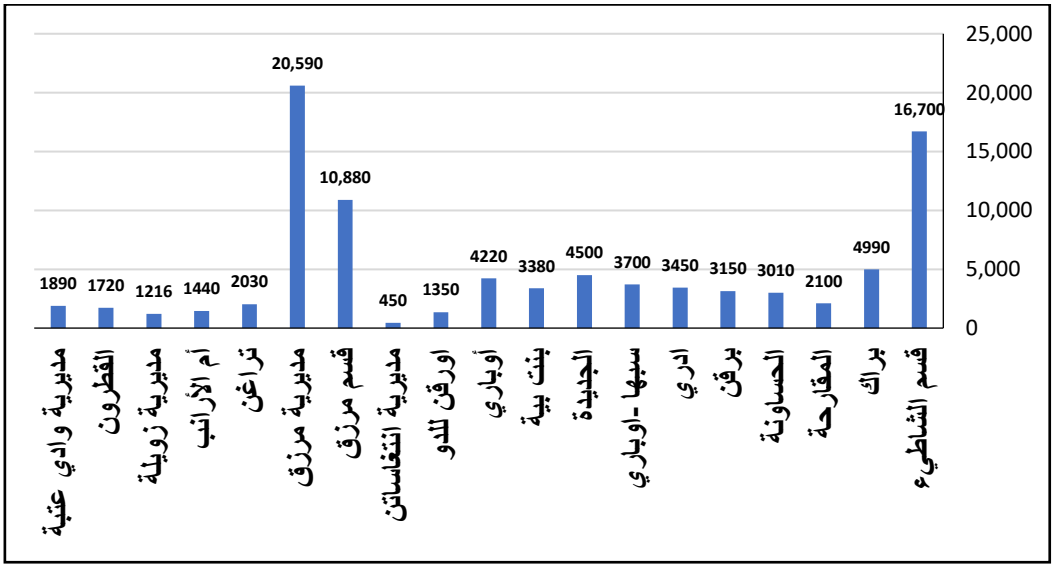

شكل رقم (1) يوضح عدد السكان في إقليم فزان خلال عام 1947م.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1)

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الجدول رقم (2) يبن عدد السكان في المناطق الطبيعية

المنطقة	العدد
الشاطيء	16.700 نسمة
سبها	3.200 نسمة
وادي الجمل	9.200 نسمة
وادي عتبة	1.890 نسمة
الجفرة	4.620 نسمة
الشرقية	2.650 نسمة
القطرون	1.720 نسمة
البواشين	1.300 نسمة

المصدر: تقرير الإدارة الفرنسية لولاية فزان 1950م، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثائق غير منشورة.

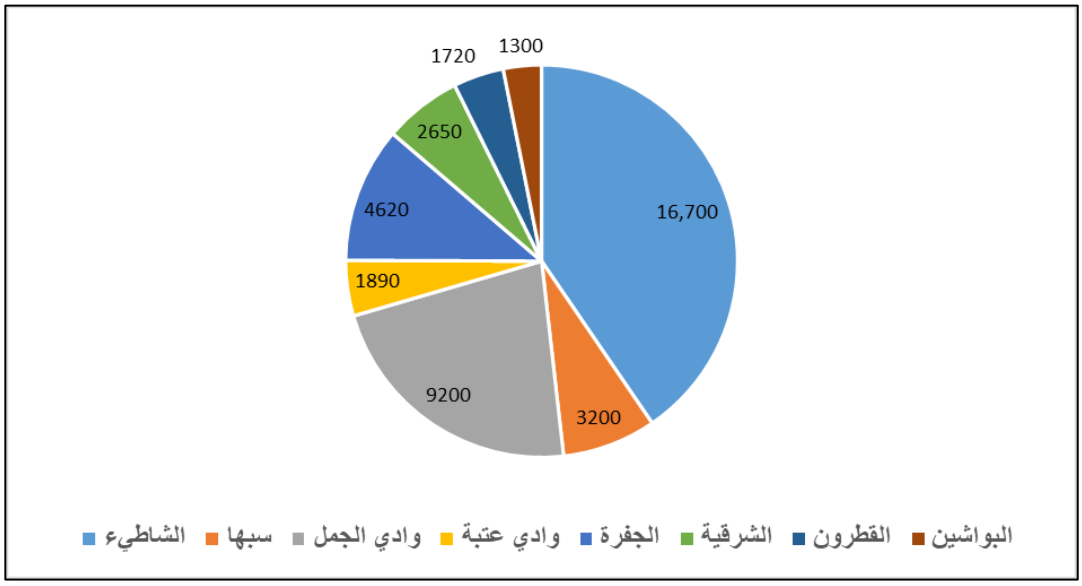

شكل رقم (2) يبن عدد السكان في المناطق الطبيعية المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2)

يتكون السكان في فزان من عناصر مختلفة منهم العرب والبربر وفزانيون، وعلى الرغم من وجود التبو والطوارق، والجدول التالي رقم (3) يبين عناصر السكان في ولاية فزان وفق التقارير الفرنسية عام 1950م

الأقسام الفرعية	الفزانيون	التبو	الطوارق	العرب + البربر
الشاطيء	8.800	0	0	7.900
سبها – أوباري	11.900	0	1.800	0
مرزق	9.970	660	430	0
المجموع	30.490	660	2.230	7.900

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

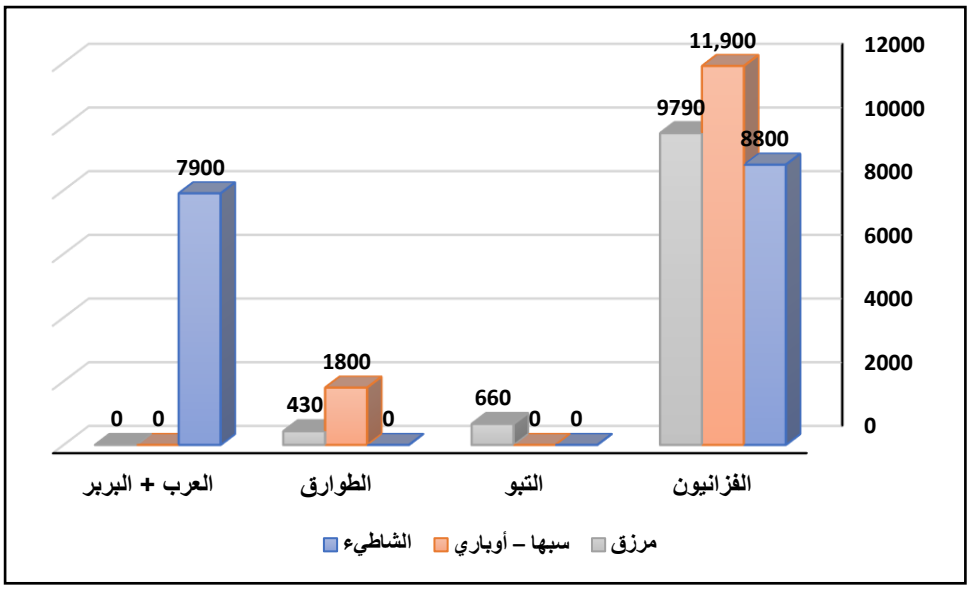

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية لولاية فزان 1950م، مصدر سابق .

شكل رقم (3) يبين عناصر السكان في ولاية فزان وفق التقارير الفرنسية عام 1950م . المصدر : من إعداد الباحثة

سكان فزان يتحدثون اللغة العربية، أما قبائل التبو والطوارق كانت لديهم لغتين اللغة العربية ولغتهم الأصلية وهي لهجة (تادا) عند قبائل التبو لهجة (تماسك) عند الطوارق.

جميع أهالي فزان يعتنقون الديانة الإسلامية وأغلبيتهم بدو ورحل، كما يتكون من شبه البدو على الرغم من أن موارد معيشتهم تعتمد على المواشي، ولكن يمتلكون مزارع ونخيل ومساكن يسكنونها في أيام معينة من السنة.

الجدول رقم (4) يوضح تصنيف السكان في فزان .

المنطقة	مستقرون	شبه بدو	بدر
الشاطيء	8.800	700	0
سبها – أوباري	12.200	1500	0
مرزق	10.000	430	450
المجموع	31.000	9.830	450

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

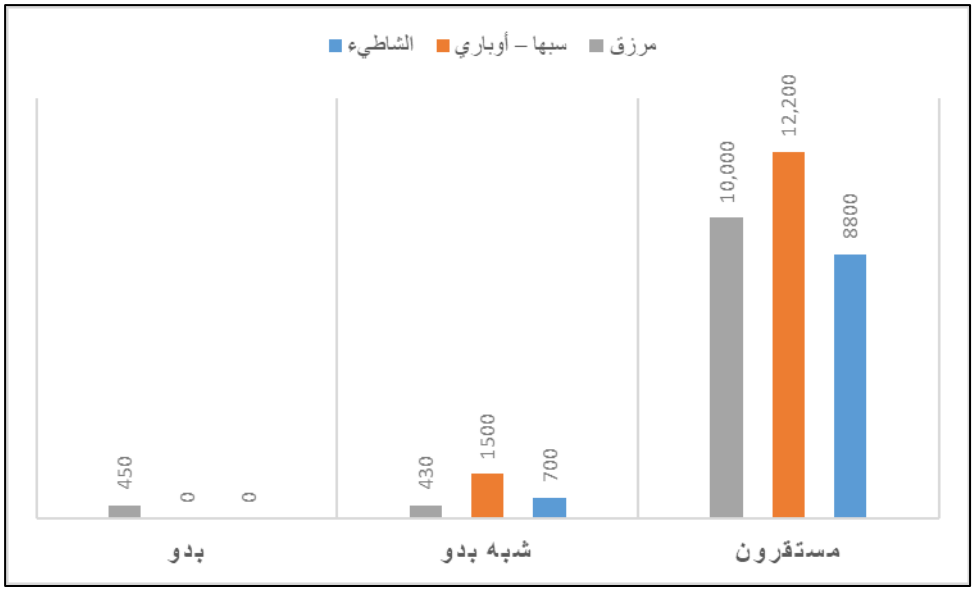

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية لولاية فزان 1950م، مصدر سابق.

الشكل رقم (4) يوضح تصنيف السكان في فزان . المصدر : من إعداد الباحثة

تسود حياة السكان في فزان النظام القبلي، تعيش مع بعضها البعض على قدم المساواة لكل قبيلة زعيم يتم اختياره من قبل أفراد قبيلته وفق شروط معينة؛ كالعائلة، والسن، والاحترام، ولا ينازعه أحد في سلطته، وهو صاحب القرار في القبيلة، أما نظام القبيلة في الطوارق فهو خاضع للقوانين المتبعة في احترام سلطة الأم، وتصنف القبائل وفق قوتها الحربية وتحمل أعباء الحياة، ويمكن تصنيف البدو والرحل في فزان إلى قبائل: التبو، وقبائل إيمانغاساتن، وكذلك قبائل نصف مستقرة وهي القواياد والحطمان وأورغان، أما تصنيفهم إلى طبقات حاكمة ومحكومة فهو كالآتي:

الجدول رقم (5) يوضح تصنيف الطبقات الحاكمة والمحكومة في فزان

المنطقة	أصحاب الأملاك والأثرياء	أصحاب أملاك متوسطون	أصحاب أملاك الصغار	العمال مزارعون	الجباد
الشاطيء	79	106	607	313	287
سبها – أوباري	95	629	604	662	450
مرزق	45	460	428	915	218
المجموع	219	1.255	1.639	1.890	955

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية لولاية فزان 1950م، مصدر سابق.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

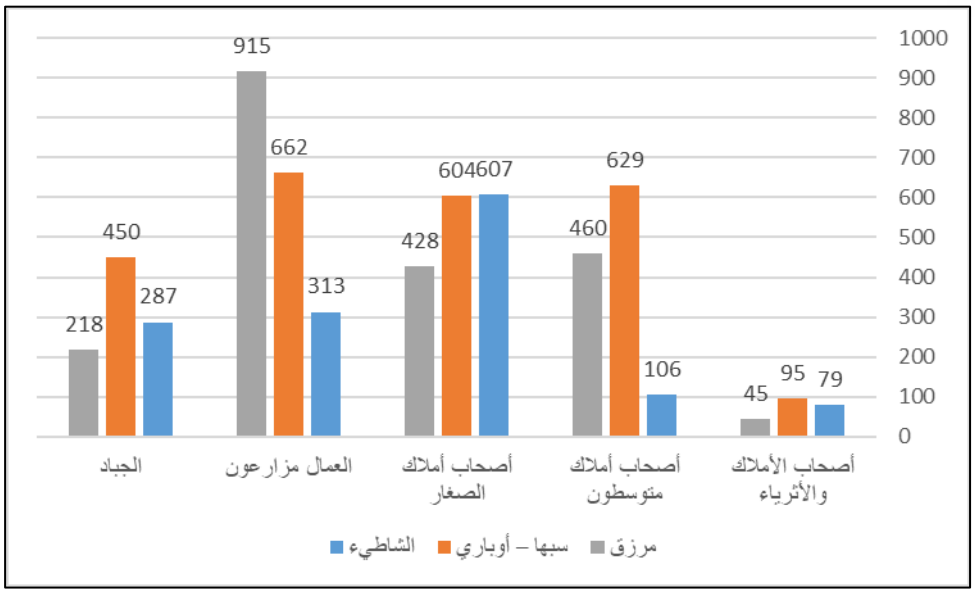

شكل رقم (5) يوضح تصنيف الطبقات الحاكمة والمحكومة في فزان. المصدر : من إعداد الباحثة

قُسم إقليم فزان إلى ثلاثة مناطق إدارية وهي

1- غدامس : فُصلت إدارياً عن طرابلس بعد الاحتلال الفرنسي لها، وضُمت إلى فزان، ونقلت في عام 1948م إلى الجنوب التونسي.

2- فزان : وتضم ثلاث مناطق وهي مرزق وسبها والشاطيء.

3- غات والعوينات: وتتبع القطرون سياسياً، وضُمت إلى الجزائر، وفرضت الإدارة الفرنسية إجراءات مالية واقتصادية ساهمت في عزل إقليم فزان عزلاً تاماً(7) .

المحور الثاني : الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان واثرها على الوضع السياسي خلال الفترة 1943-1951م

1- لمحة عن أوضاع فزان قبل عهد الإدارة الفرنسية :

عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م اتصل الحلفاء بالسيد إدريس السنوسي الذي جاء إلى مصر عقب احتلال إيطاليا لأجدابيا عام 1923 لتشكيل جيش ليبي لمساندة الحلفاء ضد قوات المحور مقابل منح استقلال ليبيا، وعدم عودة برقة للحكم الإيطالي رغم معارضة إقليم طرابلس الذين اعتقدوا بهزيمة الحلفاء وانتصار إيطاليا.

بلغ عدد الجيش الليبي في مصر حوالي 15.000 جندي وضابط تشكل في 7 أغسطس 1940م، وكان لبعض الشخصيات الفرنسية دوراً في السيطرة على إقليم فزان أمثال ديجول؛ حيث اتخذ من تشاد نقطة ينطلق منها للزحف نحو القوات الإيطالية(8) .

بدأت فرنسا تركز جهودها على الجنوب(9) ، وبالتحديد على فزان فاتصل ديجول بإدريس السنوسي للتعاون معه في طرد إيطاليا من ليبيا؛ فقام الأخير بمخاطبة أحمد سيف النصر الذي كان مقيماً مع آلاف الليبيين بين تشاد والنيجر، فوافق سيف النصر بشرط ألا تتعدى قواته حدود التراب الليبي، وأن تقوم فرنسا بتدريب الليبيين، وتزويدهم بالسلاح وكل اللوازم الحربية(10) .

2- الاحتلال الفرنسي لإقليم فزان :

بدأت القوات الفرنسية هجومها على فزان في الوقت الذي دخلت فيه القوات البريطانية على طرابلس، بدأ الهجوم على فزان في 22 ديسمبر 1942م، وتمكنت القوات الفرنسية من بسط سيطرتها على فزان خلال الفترة من 3 ديسمبر 1942م إلى يناير 1943م، ودخلت غات في 24 يناير 1943م، وغدامس في 26 يناير 1943م(11) .

والسؤال : هل هناك عوامل ساعدت فرنسا على سرعة احتلال فزان ؟

1- الوضع العسكري والاستراتيجي بعد هزيمة إيطاليا: استغلت فرنسا الفراغ السياسي الذي تركته إيطاليا، وأخذت في توسيع نفوذها، ونظمت حملة عسكرية بقيادة الجنرال فيليب لوكلير لتعزيز نفوذها في المنطقة، وربط مستعمراتها في الشمال الافريقي مع أفريقيا الوسطى عن طريق فزان(12).

2- التعاون مع القوى المحلية واستغلال الظروف الاجتماعية: فقامت باستمالة بعض القبائل لكسب تأييدها بتقديم الامتيازات الاقتصادية والسياسية مستغلة عدم الاستقرار في الإقليم لدعم نفوذها في فزان(13) .

في 26 يناير 1946م تم عقد اتفاقية عُرفت باتفاقية (هاك) بين الفرنسيين والبريطانيين، تتضمن هذه الاتفاقية تقدم القوات الفرنسية من بحيرة تشاد واحتلال واحات فزان، ومد النفوذ الفرنسي إلى خط 28 شمالاً وخط طول 18 شرقاً، واحتلال القوات الفرنسية لغدامس ودرج، كما نص هذا الاتفاق على وجود جيش مشترك بين الفرنسيين والإنجليز إلى حين صدور قرار معاهدة الصلح وفقا معاهدة لاهاي(14) ، ورغم أن السلطات الفرنسية قامت بمنح أحمد سيف النصر قائد للجيش، وجهزت له عدة أشياء كمنزل وخدم، وقامت بتقليده بعده أوسمة أشهرها وسام الفارس، ووسام النجمة السوداء، ثم أصدرت عملة رسمية، ووضعت صورته على طابع بريدي واعتقدت بأن اعترافها بأحمد سيف النصر كفيل باكتسابه واكتساب الزعماء في فزان؛ لكن السيد أحمد سيف النصر أوهم السلطات الفرنسية بأنه يقف إلى جانبهم، وأخذ يعمل في سرية تامة على مناهضة الاستعمار الفرنسي، والعمل على استقلال ليبيا ووحدتها، وقد عبّر عن موقفه للحاكم الفرنسي حين قال : ((أنا لا أريد من الدنيا إلا أن أرى بلادي محررة، ولا يمكن لي أن اقبل على نفسي أن أبدل مستعمر بآخر)) ورد عليه الحاكم الفرنسي قائلاً : ((رفضك بأن تصبح أمير على فزان هو انتحار سياسي، وأن المعروض عليك فرصة لا تعوض، وأن رفضك سيغيب دورك إلى الأبد))[15] .

وخلال الفترة من 1943-1951م بسطت فرنسا يدها على كافة الجوانب في الإقليم وجعلتها من اختصاص المقيم الفرنسي، كما أنها منعت سكان فزان من التواصل والانتقال مع بقية أجزاء البلاد، ومنعت تداول المطبوعات والجرائد، وسحبت العملة الإيطالية وفرضت العملة الجزائرية فئة الخمسة دنانير كل ذلك أدى إلى حرمان البلاد من وحدتها السياسية والاقتصادية، وأدى إلى التمزق الإقليمي بين الولايات(16) .

كانت السياسة الفرنسية الاستعمارية في فزان ترحب ببقاء فرنسا في الإقليم، وأن الليبيين هم رعايا فرنسا، وكان المجتمع الفزاني مجتمع قبلي حاولت الاستفادة من هذا النظام باعتباره صاحب النفوذ من اجل جبي الضرائب(17) .

كما استفادت من الزعماء باعتبارهم وسطاء بينهم وبين السكان المحليين لتنفيذ الأوامر الفرنسية ؛ما ضمن لفرنسا تثبيت الحكم الغير مباشر .

وكان هؤلاء الزعماء القبليون مكلفون بجمع الضرائب، وفرض الأمن، وفض النزاعات، وتنفيذ الأوامر التي تمليها السلطات الفرنسية، وعندما قامت فرنسا بتنفيذ حملة اعدامات واعتقالات بحق أهالي فزان الذين قاموا بزيارة أحمد سيف النصر للتشاور معه في بعض الأمور وقف أحمد سيف النصر عاجزاً لعدم امتلاكه أي سلطة لا تشريعية ولا إدارية(18) .

والسؤال المطروح هو : هل تمكنت فرنسا من عزل الولاية؟ وماهي الخطوات التي قامت بها لتنفيذ هذه السياسة؟

عمدت فرنسا إلى سياسة عزل الإقليم من 1943-1951، وكان الهدف من ورائها ضمان السيطرة الأمنية، وتقليل تأثير القوى الوطنية المعارضة، وتحجيم أي محاولة تواصل بين فزان الدول المجاورة، هذه الاستراتيجية ساهمت في عزل الإقليم جغرافياً وسياسياً وإدارياً(19)، وذلك عبر مجموعة من الخطوات نذكر منها :

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

1- إنشاء نقاط تفتيش وحواجز عسكرية في الطرق الرئيسية على الحدود الجنوبية لفزان والمنافذ البرية مع طرابلس وبرقة ومنعت دخول أي ليبي لفزان دون إذن من أحد السفارات الفرنسية، كما منعت أي مواطن من فزان من الدخول إلى ولاية طرابلس وبرقة إلا بإذن مكتوب منها، في حين شجعت على التنقل بين فزان وباقي مستعمراتها في أنحاء افريقيا(20).

2- الاستفادة من الموقع الجغرافي في تنفيذ سياسة العزلة؛ كون فزان منطقة صحراوية بعيدة ومنعزلة عن بقية الولايات لذلك تمكنت من السيطرة عليها بسهولة(21).

3- الرقابة الصارمة على التجارة؛ حيث قامت بفرض قيود على حركة التجارة من حيث اختيار السلع التي تمر عبر فزان وفرض ضرائب ورسوم عالية على تجارة المرور، كما فرضت قيود على الاستيراد والتصدير، وأدى ذلك إلى اعتماد سكان الإقليم على فرنسا في الحصول على الموارد الأساسية ومتطلباتهم اليومية؛ مما ساهم في عزل فزان عن محيطها الليبي والأفريقي(22).

4- فرضت القيود على التواصل والاتصال المنتظم بين فزان وباقي الأقاليم؛ كإرسال الرسائل أو أي وسيلة اتصال إلا بتصريح رسمي من السلطات الفرنسية، وقد ساهم هذا في عزل الإقليم من الناحية السياسية، وإضعاف الروابط الوطنية(23).

5- إغلاق المدارس الدينية التي تتبع الطريقة السنوسية، وتدعم التعليم الإسلامي التقليدي وتروج لروح المقاومة، فقامت بمحاربة تلك المناهج، وعدلتها بمناهج جديدة تدعم الثقافة الفرنسية؛ مما أسهم في عزل الولاية ثقافياً وتعليمياً(24).

6- العزل الإعلامي ومنع دخول الصحف والكتب والمطبوعات من خارج فزان، وفرض رقابة على الأخبار والمعلومات التي يتلقاها السكان؛ الأمر الذي ساهم في الحد من معرفة أهالي فزان بما يحدث في الأقاليم الليبية الأخرى والساحة العربية(25).

3- موقف أهالي فزان من الاحتلال الفرنسي :

رأت النخبة الوطنية في فزان أن الوجود الفرنسي هو استبدال استعمار بآخر، فبدأت بإجراء اتصالات غير مباشرة مع زعماء الحركة الوطنية في طرابلس، والتنسيق معهم حول قضية الاستقلال والوحدة، واعتبرت فزان جزء لا يتجزأ من التراب الليبي؛ لذلك أرسل محمد عثمان الصيد إلى طرابلس في زيارة سرية لمعرفة ما يجري حول مستقبل ليبيا، ويذكر محمد عثمان الصيد في مذكراته أنه ذهب إلى طرابلس سراً مرتين، الأولى مع بداية 1946م، اجتمع بزعماء الحركة الوطنية وعلى رأسهم أحمد الفقيه الذي زوده بكافة المعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية في طرابلس والأوضاع الدولية وصورة لمعاهدة الصلح، كما تمكن من إدخال بعض الجرائد التي كانت تصدر في طرابلس وبنغازي وبعض الصحف المصرية، وتم وضع آلية تفاهم في كيفية ادخال تلك الصحف ألا وهي وضعها في صناديق الفاكهة حتى لا تتمكن عيون الفرنسيين من العثور عليها، أما الزيارة الثانية لمحمد عثمان الصيد كانت في نهاية 1946م، والتقى مرة أخرى بأحمد الفقيه حسن رئيس الحزب الوطني طرابلس.

هذه الاتصالات المتتالية مع زعماء طرابلس ساهمت بشكل مباشر في خلق المقاومة، وتكوين قوة وطنية مستحدثة في فزان من الأعيان ورؤساء القبائل والأسر المعروفة ورجال العلم الذين كانوا على دراية بالنوايا الاستعمارية، واتخذ الزعماء شعار مبدأ الجهاد ضد فرنسا، وأي مواطن يريد بقاء الفرنسيين فهو كافر، وأي مواطن يريد استقلال البلاد برئاسة ادريس السنوسي(26). وأخذت فرنسا تطارد أفراد الجمعية الأمر الذي أدى إلى تقلص نشاطهم السياسي، ويمكن الإشارة إلى أبرز الجمعيات التي تم تأسيسها في فزان وهي : الجمعية الفزانية 1946 برئاسة عبدالرحمن البروكلي، وتهدف هذه الجمعية إلى مقاومة الإدارة الفرنسية واستقلال البلاد، كان أول اجتماع لها في صيف 1946م حضره مجموعة من أعضاء

الجمعية نذكر منهم: عبدالرحمن البروكلي رئيساً، ومحمد عثمان الصيد نائب الرئيس، وآخرون. تم التأكيد في هذا الاجتماع على مقاومة المشاريع الفرنسية، وربط مصير فزان بطرابلس(27)، وضرورة الاتصال المباشر بين الولايات حتى يتحقق الهدف المنشود وهو استقلال البلاد.

4- الموقف الدولي من القضية الليبية بشكل عام وفزان بشكل خاص :

خلال الفترة 1943-1951م كان موقف المجتمع الدولي من قضية فزان متبايناً؛ حيث كانت تنظر إلى المنطقة باعتبارها جزءاً من التوازن الاستراتيجي لشمال إريقيا، ونوقشت قضية المستعمرات الإيطالية في افريقيا في مؤتمر سان فرانسيسكو في 22مايو 1945م الذي فُرض فيه نظام الوصاية، وأن هدفه تحقيق السلم والأمان الدوليين ودعم تقدم البلدان المشمولة بالوصاية(28).

ومن 17 يوليو إلى 12 أغسطس 1945م اجتمعت الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وفرنسا في بوتسدام تقرر فيها وضع شروط الصلح(29).

وفي سبتمبر 1945م عُقد مؤتمر في لندن، اقترحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وصاية جماعية على ليبيا؛ فأصرت فرنسا على ضم الجنوب الليبي، واتسم الموقف البريطاني بالغموض، ورغب الاتحاد السوفييتي في ضم طرابلس، في حين أن إيطاليا رغبت في الاحتفاظ بمستعمراتها بالكامل. وفي عام 1946م قرر وزراء الخارجية في مؤتمر الصلح جمع (21) دولة لهدف واحد وهو حل المستعمرات الإيطالية في مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ التوقيع عليها مع إيطاليا تمخض عن (23) مادة؛ أبرزها: تخلي إيطاليا عن جميع حقوقها وممتلكاتها في ليبيا، وأرتيريا والصومال، ويتم التصرف في هذه الممتلكات بقرار تصدره الحكومات السابقة، وبهذه المعاهدة أصبحت فزان تحت الإدارة الفرنسية، وأهم نتيجة لمؤتمر الصلح هو تشكيل لجنة تحقيق رباعية في أكتوبر 1947م(30).

5- لجنة التحقيق الرباعية في فزان :

ولدت لجنة التحقيق الرباعية في مؤتمر الصلح الذي عُقد في اجتماع وزراء الدول الكبرى في أكتوبر عام 1946م، الهدف منها البحث في مصير المستعمرات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية، ونقل رغبات السكان، وتقديم التوصيات لحل جميع المشاكل التي تعاني منها البلاد(31).

وصلت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس 1946م وغادرتها في 20 مايو من نفس العام، واستغرق بقاؤها في فزان (10) أيام، وأبرز ما توصلت إليه حول إقليم فزان هو تأخر الإقليم في جميع نواحي الحياة، وحاولت فرنسا إخفاء الحقيقة بنقل أفراد اللجنة إلى جماعات تؤيد بقاءها، وعبروا لها أن فرنسا سوف تقوم بتطوير النهوض بجميع المشاريع في فزان كشق الطرق، وبناء المدارس، وتطوير الزراعي، والنهوض بالحياة(32).

قدمت اللجنة تقريرها لمجلس وزراء الخارجية للدول الأربعة في يوليو 1948م اجتمع المجلس في 13 سبتمبر من نفس العام في باريس وأحيلت القضية الليبية للجمعية العامة لأمم المتحدة(33).

6- دور الجمعية العمومية في استقلال ليبيا :

نظراً لاختلاف وجهات النظر في تقارير اللجنة الرباعية التي قدمها مندوبي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة التي تهدف إلى تمديد وجودهم في الأقاليم الليبية، أحيلت القضية إلى الجمعية العمومية تنفيذاً لشروط وردت في معاهدة الصلح يُخوّل الجمعية العمومية للأمم المتحدة الفصل في قضية المستعمرات الإيطالية في ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة، تفصل

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

فيها بقرار نهائي في دورتها في باريس عام 1948م، وقد ظهرت رغبة الدول الاستعمارية واضحة وجلية تحت ما يسمى بالوصاية والانتداب، وخروج ما يعرف بالتاريخ مشروع بيفن–سيفروزا، الذي يهدف إلى بقاء الاستعمار في ليبيا؛ إلا أن تضارب المصالح الكبرى وأطماعها من جهة، وزيادة الوعي السياسي في ليبيا، ووقوف الجامعة العربية إلى جانب القضية الليبية أدى إلى زوال هذا المشروع(34)، وتمخض عن ذلك قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 نوفمبر 1949م قرارها التاريخي رقم (289) والقاضي باستقلال ليبيا بأقاليمها الثلاثة: برقة وطرابلس وفزان في تاريخ لا يتجاوز يناير 1952م.

واتخذ القرار دون اعتراض من أي دولة، وتم إقراره بالأغلبية، وصوت لصالح القرار 49 دولة وامتنعت 9 دول عن التصويت، وكانت الجمعية العامة قد أوصت في قرارها أن يضع ممثلو برقة وطرابلس وفزان دستوراً لليبيا يحدد فيه شكل الحكم، ويكون الأمير إدريس السنوسي على رأس هذا النظام ملكاً للبلاد .

أكد أدريان على إجراء نظام الانتخابات داخل الولايات؛ فالملك إدريس السنوسي لم يمانع ذلك؛ فقد تم إجراء انتخابات عامة حرة في 5 يونيو 1950م، أما أحمد سيف النصر فكان متمسكاً بأسلوب الانتخاب بدلاً من الاختيار، ولكن تنازل عن رغبته بسبب ضغط الزعماء، واقترح المجلس الاستشاري تشكيل لجنة تحضيرية عبر صناديق الاقتراع(35).

في 24 يناير 1950م أصدر المقيم الفرنسي في سبها إعلانا يدعو فيه رؤوساء الجماعات في المراكز الرئيسية في فزان انتخاب ثلاث ممثلين عن كل مديرية وفق التقسيم الإداري الفرنسي؛ حيث اجتمعوا في 12 فبراير 1950م لانتخاب رئيس فزان شارك فيه أغلب سكان فزان باستثناء قبيلة الطوارق، وبرروا ذلك بأن الأمر لا يهمهم، وأنهم يرغبون في البقاء تحت الحكم الفرنسي .

انتهت الانتخابات باختيار أحمد سيف النصر حاكماً لفزان، وأحمد صوفو ممثلاً لفزان في مجلس العشرة، وعملت فرنسا على الاستفادة من نفوذ أحمد سيف النصر ومكانته ودعمه وتأهيله لهذا المنصب على الرغم من معارضة جماعة عبدالرحمن البروكلي له(36)، وتقدموا بشكوى إلى السيد بيلت مفادها أن أحمد سيف النصر فُرض عليهم بالقوة، وأن أهل فزان يطمحون لوحدة ليبيا بأقاليمها الثلاثة، ويتخوفون من طموحات سيف النصر الانفصالية بناءً على تصريح مندوب الأمم المتحدة في مايو 1950م وموافقة سيف النصر على أن تقوم الدولة على أساس اتحاد فيدرالي(37).

قامت فرنسا بدعم مشروعية حكم أحمد سيف النصر، وطلبت منه اختيار ثلاثة مستشارين له؛ فعهد إلى حمودة طه بإدارتي العدل والداخلية، ونصر بن سليم المالية والزراعة، ومهدي أحمد الصحة والتعليم، على أن يساعد هؤلاء مستشارين فرنسيين(38)، وظلت السلطة الفعلية بيد الفرنسيين، وعندما تم تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا مجلس العشرة وشرع السيد (بيلت) في تكوين اللجنة التحضيرية للجنة (21) المكلفة من المجلس الاستشاري ونتيجة لتمسك وفد فزان بمبدأ الاختيار طبقاً لقرار الأغلبية. انتهت اللجنة من أعمالها في يوم 27 أكتوبر وتوصلت إلى ما يلي : أن تكون الجمعية الوطنية من (60) عضواً عشرين لكل ولاية، وأن يكون التمثيل في الجمعية بطريقة الاختيار بدلاً من الانتخاب، وفي نهاية الأمر اتفق أعضاء اللجنة (21) على أن يتولى إدريس السنوسي اختيار ممثلي برقة، وأحمد سيف النصر ممثلي فزان، ومحمد أبوالأسعاد العالم اختيار ممثلي طرابلس، واتفقت أن تعقد أولى جلساتها في 25 نوفمبر 1950م(39).

في 7 كتوبر 1951 تم اعلان الدستور رسمياً، ونُشر في الجريدة الرسمية وفي اليوم التالي 8 أكتوبر أعلن الملك إدريس ملكاً على ليبيا في 24 ديسمبر 1951م.

والسؤال المطروح هنا : ما موقف الإدارة الفرنسية من إعلان استقلال ليبيا كدولة واحدة ودستور واحد؟

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

عارضت فرنسا عملية نقل السلطة؛ وليتم ذلك اشترطت توقيع اتفاقيات عسكرية مع الحكومة الليبية، ووافق الملك إدريس السنوسي على توقيع معاهدتين مع فرنسا سمحت ببقاء الوجود العسكري الفرنسي في فزان مدة (6) أشهر إلى حين عقد معاهدة تحالف تحل محل الاتفاقية المؤقتة، أما الاتفاقية الثانية مالية تتعهد بموجبها فرنسا تقديم مساعدة مالية لتسوية العجز في ميزانية فزان(40).

ذُيلت هذه الاتفاقية بتوقيع السيد رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر، والسفير الفرنسي في طرابلس (جورج بالية)؛ وبذلك وافق المقيم الفرنسي (كاونل) على إصدار مرسوم نقل السلطة إلى الحكومة الليبية في 24 ديسمبر 1951م، وبذلك ضمنت فرنسا شرعية وجودها العسكري في فزان(41).

هكذا يمكن القول أن المفاوضات شقت طريقها عبر جملة من الأحداث والمتغيرات، وهنالك ظروف محلية وإقليمية ودولية أدت إلى تعرقلها بين الصعود والانحدار، كما تعرضت المنطقة إلى ضغط إقليمي وعربي، بالإضافة إلى ضغوطات فرنسية رغبت في التمسك بالوجود الفرنسي في فزان، وتأمين مصالح مستعمراتها جنوب الصحراء؛ لذلك يمكن القول أن كل الظروف المحلية والإقليمية والدولية ساهمت في الوصول إلى اتفاق وهو استقلال ليبيا بولاياتها الثلاثة.

المحور الثالث : الإدارة الفرنسية في إقليم فزان خلال الفترة 1943–1951 وأثرها على الوضع الاقتصادي:

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت فزان تلعب دوراً رئيسياً في اقتصاد شمال افريقيا؛ لأنها تمتلك ثلاث طرق تجارية للتجارة مع أوروبا ومع افريقيا، وجعلت تجارة القوافل من إقليم فزان أكبر سوق في المنطقة الصحراوية، وأبرز السلع هي الذهب، وكان مركزها في مرزق – غات – غدامس، لكن هذا النشاط لم يستمر طويلاً بسبب الأزمة التي أصابت هذا الإقليم، وهي تحول طرق التجارة من فزان إلى جنوب الجزائر منذ عام 1830م، كذلك تحريم تجارة الرقيق، وتحويل طرق التجارة من الصحراء إلى البحر، ودخول دول غرب إفريقيا تحت الاستعمار الفرنسي والبريطاني، والسيطرة على تجارة العبور القادمة من هذه الدول(42)، وسقوط إقليم فزان تحت السيطرة الإيطالية عام 1911م.

وقد خشيت السلطات الفرنسية من فقدانها للإقليم بسبب الخطر الإيطالي المتواجد على الحدود الجنوبية الغربية، الأمر الذي أدى إلى انهيار تجارة القوافل؛ مما ترتب عليه تراجع اقتصاد الإقليم، فحرصت فرنسا على تحويل التجارة إلى مستعمراتها خاصة التي تمر بمنطقة فزان وغات وغدامس، وعقدت عدة معاهدات مع زعماء الطوارق مثل معاهدة 1862م، ومشروع مد السكك الحديدية عبر الصحراء الجزائرية باتجاه تشاد والسنغال(43)، أدى ذلك على قلق السلطات الإيطالية في ليبيا خاصة بعد تحالفها مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية؛ حيث قامت الحكومة الإيطالية بإنشاء نقاط عسكرية في أقصى الجنوب الليبي، وربطها ببعض الطرق الترابية، كما أنشئت شبكة من الرادارات الهوائية المخصصة للاتصالات، كما تم تحويل منطقة هون إلى منطقة عسكرية عام 1939م وبراك وغات ومرزق والكفرة، الجهود الإيطالية الرامية لتحسين الوضع في فزان باندلاع الحرب العالمية الثانية خاصة زيادة الإنتاج الزرعي وتحسين البنية التحتية وحفر الآبار، ونقل المياه الذي أولت به الحكومة الإيطالية اهتماماً كبيراً، وفي عام 1938م، حل الجفاف بفزان وترددت الأوضاع الاقتصادية في الجنوب الليبي، وكانت الحكومة الإيطالية في ليبيا عاجزة عن إدارة الأزمة من حيث توفر المحاصيل لفزان من الأقاليم الأخرى؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعة في المنطقة الجنوبية، وكان إقليم فزان يعتمد على إقليم طرابلس وبرقة في القمح والشعير وغيرها من السلع الغذائية كالسكر، والشاي، وبعض اللوازم الأخرى(44)، وفي عام 1943م دخلت القوات الفرنسية فزان بعد هزيمة إيطاليا لتواجه وضعاً اقتصادياً صعباً في جميع جوانب الحياة، هذا الفصل سيناقش الأوضاع الاقتصادية في هذا الإقليم من حيث مصادر الدخل الرئيسية لولاية فزان كالزراعة والتجارة، وكذلك الرعي والصناعة، بالإضافة إلى نظام الضرائب والأوضاع المالية والمصرفية .

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

1- الأوضاع المالية والمصرفية :

عملت الإدارة العسكرية الفرنسية على فصل فزان عن بقية الأقاليم الليبية في طرابلس وبرقة، فتولت الإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة كل الأمور المالية فأنشأت بنك (باكليز) الذي أشرف على كل التحويلات المالية، وتولت الشركات البريطانية مهمة الإشراف على حركة التجارة الداخلية والخارجية، وفرضت على ممتهني التجارة رقابة صارمة، واشترطت عليهم الحصول على رُخص تجارية، وأن عمليات البيع والشراء تتم وفق ايصالات رسمية تبين اسم البائع والشاري ونوع البضاعة وأبرز صفاتها، أما فزان فتم ربطها بالجزائر، وأصبح الإقليم يعتمد على ما تقدمه الإدارة من مساعدات مالية وإدارية واقتصادية؛ الأمر الذي أدى إلى سوء الأوضاع في الإقليم(45).

ولم تقم الإدارة الفرنسية بفتح أي مصرف في فزان نظراً لقلة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة، وسحبت الإدارة الفرنسية العملة الإيطالية من الإقلي،م واستخدمت الفرنك الجزائري؛ لأنها تعاملت بنظام الادخار البريدي في التعاملات التجارية مع تونس والجزائر وتشاد(46)، وبناءاً على القرار الصادر من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 1 سبتمبر 1943م قراراً ينص على أن النفقات التي يتكبدها إقليم فزان شرق غدامس عدا نفقات الاحتلال العسكري والايرادات العامة من الإقليم ستوضع في ميزانية تلحق بميزانية إقليم جنوب الجزائر، وتتضمن مرتبات موظفي الإدارة والمصالح القضائية، والمعونة الطبية والاجتماعية، والتعليم، وإقامة التسهيلات اللازمة لتعمير الطرق والقوى المائية(47).

قسمت ميزانية فزان إلى قسمين ، ميزانية عادية وميزانية خاصة، الميزانية العادية غير قادرة على تغطية النفقات والعجز سوف يغطى عن طريق الإعانة التي تقدمها الإدارة للإقليم قُدر العجز عام 1948م حوالي 360.1940 فرنك، وقُدر عجز 1949م بـ 16268099 فرنك، ومع بداية عام 1944م بدأت الإدارة في تنفيذ برنامج الخمس سنوات لتحسين الآبار القريبة من الأرض.

الجدول رقم (6) التالي يبين حجم النفقات

السنوات	1946	1947	1948	1949
حجم الزيادة	3103139	7193207	15116094	16931009

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص28 .

أما إيرادات الإقليم فكانت تتحصل عليها من عدة قنوات؛ فحافظات الإدارة الفرنسية على أغلب الضرائب الإيطالية التي كانت مفروضة سابقاً، وأدخلت عليها بعض التعديلات، وتنقسم الضرائب إلى قسمين: ضرائب مباشرة أهمها ضريبة الدخل وعلى المنتجات الزراعية، وضرائب غير مباشرة تتمثل في الضرائب على المشروبات الروحانية، والأسواق، والضرائب الجمركية(48).

وتُجبى الضرائب المباشرة من المحاصيل، ومن التمر، والحبوب، وقُدرت ضريبة التمور بـ 5.75% من إجمالي المحصول، ويتم تقديره من قبل مجلس التقييم، وقد أعطت عائدات مالية لا باس بها بلغت في عام 1948م (7.086.605) فرنك جزائري. وفي عام 1949م انخفض المحصول، وبلغت العائدات حوالي 3 مليون فرنك جزائري، كما فرضت ضريبة اللاقبي، وكانت ضريبة كل شجرة نخيل يتم قطعها لاستخراج اللاقبي 750 فرنك جزائري لتصل في عام 1948م 8194ز820 فرنك جزائري، وفي عام 1949م بـ 616400 فرنك جزائري والسبب في ذلك يرجع لانخفاض معدل الجني(49)، أما ضريبة الحبوب فقدرت بـ 6% من مجموع المحصول و1%، وهي أجر مجلس التقييم فقد بلغت ضرائب الحبوب عام 1944 حوالي مليون فرنك و 1945م حوالي 2 مليون وعام 1946 مليون فرنك .

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

كما أن الضرائب كانت تجبى على العقود القضائية العادية وغير العادية كالزواج والطلاق وضرائب السوق على جميع البضائع المستوردة التي قدرت بـ 5% من حجم البضاعة، والمصدرة 5% من حجم البضاعة، وضريبة المرور 1% كما تجبى الضرائب على المنتجات الآتية: الزيت ، الشاي، البن، العطور، الجواهر، عند استيرادها من الخارج قدرت بـ 8%، وضريبة الجزار تشمل مختلف الحيوانات التي تُذبح؛ فقدرت ضريبة الجمال بـ 50 فرنك، والخراف 30 فرنك، والماعز 30 فرنك، وكذلك الطوابع البريدية والكحول(50).

وكانت هنالك إيرادات من غيرا ضرائب، وتحصل هذه الإيرادات من بيع النترون أو النطرون؛ وهي تبلغ في المتوسط مقدار ما تأتي به الضرائب على التمور والحبوب واللاقبي، وكذلك يأتي البريد والبرق بربح كبير نتيجة بيع الطوابع البردية الفزانية لمحبي جمع الطوابع في خارج الإقليم(51)؛ ومما يجدر الإشارة إليه أن منتج النطرون يساهم بنسبة كبيرة في مستوى دخل إقليم فزان، وهذا يرجع إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي تقوم بتطوير إنتاجه والبحث عن أسواق لتصريفه .

الجدول رقم (7) يبين حجم دخل (النطرون) في فزان من عام 1944–1949م(52).

السنوات	1944	1945	1946	1947	1948	1949
حجم الدخل	45,52	65,87	54,86	11,89	14,23	6,37

أما الإيرادات الرأسمالية (القروض) فهي ضئيلة جداً، فالفزانيون لم يكن لديهم أي سيولة مالية؛ فقد كانوا يبيعون محصولهم حال حصاده حتى يتمكنوا من شراء حاجياتهم كالقماش والزيت والبن والشاي، وأثناء مرورهم بفترات صعبة خلال فصل الشتاء شهري مارس وأبريل، يضطرون إلى بيع محصولهم الذي سيحتاجونه ليكون بذوراً للموسم القادم. هذه الظروف القاسية أدت بهم إلى فقدان المحصول، وتدخلت الإدارة لإيجاد حل تمثل في تقديم القروض بدون فوائد على مختلف أنواعها منها: تسليف البذور، وتمنح لأصحاب المزارع وفق طلبات تقدم إلى مدير الناحية، ويشترط استخدام هذه الحبوب كبذور فقط، ويجري توزيع هذه السلف بموجب المقاييس التالي؛ فكل بئر خُصص مقدار معين عام 1946م قدر بـ 16 كيلوجرام من القمح، و 8 كيلوجرام من الشعير، وعام 1947م 15 كيلوجرام من القمح و 8 كيلوجرام من الشعير وعامي 1949 – 1950م 30 كجم قمح و 60 كجم شعير. معظم هذه القروض تعاد بعد الحصاد مباشرة ولا تتقاضى الإدارة أي فائدة مقابل هذه السلف، أما السلف المفروضة على التمور فمن المعروف أن التمور في فزان هي الغذاء الرئيسي، وهي إحدى موارد الدخل الفزاني، ففي فصل الشتاء يعيش أهل فزان على التمور، ولكن كثيراً ما ينفذ ما أدخره الفقراء؛ لذلك استخدمت الإدارة ما يعرف بقرض التمور(53)، ويتم استرجاعها في الموسم التالي مباشرة بدون فائدة عينية ولا نقدية في زمن الحصاد بموجب القرار الصادر عام 1946م حوالي 2000,000 فرنك جزائري وفي عام 1947 1,4000,000 فرنك جزائري، وفي عام 1948 1,2000,000 فرنك جزائري، وفي عام 1949م 1,200,000 فرنك جزائري.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قروض التمور أعلى من قروض الحبوب، وأثناء موسم المحصول يذهب الإنتاج ما بين الضرائب واسترجاع القروض وفي قروض بلا فائدة، فائدتها الوحيدة هي إبقاء السكان تحت رحمة الإدارة؛ أما السلف النقدية التي تقدمها الإدارة سنوياً فهي قروض زراعية تستوفى في موسم الحصاد نقداً، تهدف إلى تطوير المزارع ،و حفر الآبار، وشراء المضخات، كما أنها تقدم بعض الأغذية بأسعار معقولة، وكان يشرف على ذلك الجمعية التعاونية لشراء الأغذية.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الجدول رقم (8) يبين حجم القروض الزراعية الممنوحة من عام 1945 – 1949م.

السنوات	1945	1946	1947	1948	1949
قيمة القرض	1,500,000	1.700.000	3000.000	3,000,000	3,000,000

المصدر: تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص34 .

من خلال هذا الجدول يتضح تراجع رغبة الفزانيين في الاقتراض، ونرى ذلك جلياً في قيمة القروض الموضحة في الجدول؛ لأنها ظلت ثابتة طيلة السنوات المذكورة؛ كذلك إن الإدارة الفرنسية لا تريد إعطاء مزيد من هذه القروض بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، أضف إلى لك حجم الضرائب المفروضة عليها .

2- الزراعة :

تمثل الزراعة المورد الأساسي لإقليم فزان بعد انهيار تجارة العبور وخاصة، وزراعة النحيل والحبوب؛ وذلك بسبب توفر عملية الري، وكانت تتم عن طريق الآبار بالدلو؛ وهو ما يعرف (الجباد)، فالجباد يعرف (بالرباح) في منطقة براك الشاطئ، وهو الذي يعمل في جر الماء، ويرتبط بصاحب الملك الذي يعمل عنده بعقد، ويتلقى أجرًا يساوي ثلث المحصول، وكان قبل عام 1946م يتقاضى ربع المحصول، وهي أجور لا تكفيه لسد حاجاته فغالباً ما يلجأ إلى الاقتراض.

حاولت الإدارة إجراء عدة تحسينات لوضع،ه وإزالة القيود وذلك بإجبار صاحب الأملاك على إعطائه نصف المحصول عوضاً عن الثلث، وإعفاءه من الدين، واعتمد الفلاح في فزان على أدوات بدائية تستخدم في العمل الزراعي، وغالباً ما كان يعمل أجيراً عند أصحاب الأملاك أجره أرفع قليلاً من الجباد، أما المالك الصغير فهو الذي يملك مزرعة واحدة، ويعمل فيها بنفسه ليتمكن من العيش مع عائلته، أما الطبقة الغنية من أصحاب الأراضي والملاّك فهم الأثرياء الذين يعيشون من محاصيل أراضيهم التي يعمل فيها الفلاحون والجبادون(54).

حاولت الإدارة الفرنسية في فزان تقديم بعض المساعدات لدعم قطاع الزراعة، وقامت بإجراء مسح شامل لمصادر المياه في فزان خلال الفترة من 1944-1946م، ووضعت خطة خماسية تهدف إلى حفر مجموعة من الآبار حتى عام 1950م، في البداية عملت على حفر مجموعة من الآبار تختلف من حيث النوع من مكان إلى آخر، كان منها ثلاثة آبار ارتوازية في مرزق والشاطئ وسبها، وتم تعميق وصيانة بعض الآبار القديمة لرفع القدرة المائية .

هذه الإصلاحات أدت إلى زيادة المساحات الزراعية ولكن نتيجة لارتفاع تكلفة الآبار الارتوازية التي قدرت بحوالي 40 مليون فرنك جزائري للبئر الواحد، اضطرت الإدارة الفرنسية إلى البحث عن وسائل أخرى غير مكلفة لاستخراج المياه كاستخدام مضخات على الآبار القديمة، كما استخدمت النواعير ذات السلاسل والدلاء المصنوعة من سعف النخيل ولتشغيل القدرة التحريكية تستخدم الجمال أو الحمير، كما أنشأت طواحين هوائية لاستخراج المياه مستغلة طاقة الرياح؛ لكن هذه التجربة كلفت الإدارة تكاليف باهظة، واعترفت بأن الحل الاقتصادي والأقل تكلفة هو إنشاء الآبار الارتوازية، كل ذلك أدى إلى زيادة المساحات الزراعية، واستغلال الأراضي الميتة، وقامت بترحيل العديد من الفزانيين لاستغلال تلك الأراضي التي يتم حفر الآبار فيها كالشاطئ وتراغن، وقامت ببناء خزانات مياه بسعة 180 ملم^3 في تراغن يتم تخزين المياه ليلاً وتوزيعها نهاراً عبر السواقي(55).

كما شجعت الإدارة زراعة العديد من الأشجار كالزيتون، وبعض الفواكه كالمشمش، والأنواع التي تتحمل درجات الحرارة العالية، وزراعة بعض الخضراوات كالطماطم والفول السوداني والكتان والفاصولياء، الذي لاقى انتاجاً وفيراً، معظم تلك

المصروفات يتم تحميل نفقاتها على الميزانية العامة في فزان التي تغطي من نفقات الدخل المحلي المتحصل عليها من الضرائب، كما اعتمد إقليم فزان على بعض المحاصيل التي ساهمت بشكل كبير في اقتصاد فزان(56).

1- الحبوب:

تعد الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان إضافة إلى التمور، فتحت ظلال أشجار التمور تنمو محاصيل خاصة الشتوية كالشعير والقمح والذرة، وغالباً ما كان إنتاج الشعير أكثر من القمح بسبب استهلاكه كعلف للحيوان يزرع الشعير في أنحاء مختلفة من فزان؛ فهو يتحمل التربة المالحة، ويُزرع في الأودية حيث تتوفر مياه الأمطار خاصة في وادي الآجال ووادي عتبة.

الجدول رقم (9) يبين كميات الشعير المنتجة من 1944-1949م .

السنوات	1944	1945	1946	1947	1948	1949
كميات الشعير	3040	2330	3200	2520	3400	4060

المصدر: تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950، مصدر سابق، ص49.

أغلبية المحصول يستخدم كعلف للحيوانات وأحياناً يستهلك قبل حصاده نظراً لرداءة نوعية المحصول، كذلك أن محصول الشعير يأتي في المرتبة الثانية بعد القمح من حيث القدرة الاستهلاكية لسكان فزان ، ويزرع القمح في الواحات المنتشرة في فزان كما انه يتماشى مع جميع أنواع التربة والمناخ

الجدول رقم (10) يبين إنتاج القمح في فزان حسب تقرير الأمم المتحدة

السنوات	1944	1945	1946	1947	1948	1949
القمح الشعير	0.8	0.9	0.8	1.0	1.2	1.1

المصدر: كليسند، مصدر سابق، ص26 .

وساهمت الحبوب الصيفية بجزء كبير في الدخل وأبرزها هي: الدخان، والذرة البيضاء والصفراء، ولا تدفع أي ضرائب عن هذه الحبوب؛ لأنه يصعب تقدير ما يزرع منها، كما قام الفزانيون بتخصيص مساحات واسعة لزراعة الخضار، كالكرنب، والطماطم، والبصل، والفلفل، وكلها تستهلك محلياً (57).

2- التمور:

تشكل التمور مصدراً رئيسياً لغذا السكان في فزان، وساهمت طبيعة الولاية وطبيعتها المناخية وانتشار واحاتها في تزايد عدد الأشجار عقب العهود التاريخية بلغ عددها عام 1949م حوالي 12 مليون شجرة؛ أي بزيادة مليون وأقل من ذلك عما كانت عليه في العهد العثماني الثاني التي قُدرت بحوالي 11 مليون شجرة.

الجدول رقم (11) يبين الكميات المنتجة من التمور في فزان من 1944-1949م .

المناطق	1944	1945	1946	1947	1948	1949
سبها واوباري	1320	547	1097	466	880	1570
الشاطئ	1110	981	1371	743	760	1040
مرزق	1030	691	1381	744	1050	1007
المجموع	3460	1919	3849	1953	2690	3167

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950، مصدر سابق

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

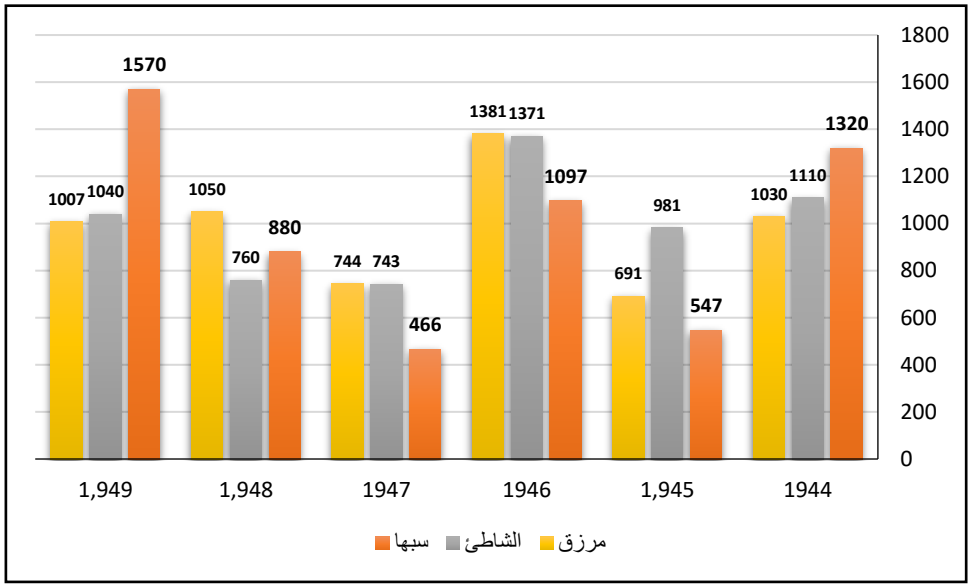

شكل رقم (6) يوضح الكميات المنتجة من التمور في مناطق اقليم فزان

إن أشجار النخيل في ولاية فزان لا يمكن حصر أعدادها بسبب ترامي الأطراف، كما أن الأعداد ليست منتجة بالكامل وجزءاً من المحصول كان يُصدر إلى الخارج، حيث بلغ المصدر عام 1945م حوالي 1.5 مليون فرنك جزائري، وعام 1946م حوالي 1.2 مليون فرنك جزائري، وعام 1947م بـ 6 مليون فرنك جزائري، و عام 1949م بـ 4 مليون فرنك جزائري، معظمهم كان يصدر إلى المناطق الأفريقية وطرابلس(58).

وعلى الرغم من تزايد أعداد أشجار النخيل التي وصلت إلى 10 مليون نخلة في فزان. يقول مندوب الأمم المتحدة في ليبيا أدريان بلت أنه بالرغم من وفرة المحصول لكن رداءة بعض أنواعه وصعوبة نقله حال دون تصديره في عام 1949م؛ الأمر الذي أدى إلى عجز في ميزانية الإقليم بلغت حوالي 5 ملايين فرنك(59).

3- الرعي :

تشكل الثروة الحيوانية مصدراً من مصادر الدخل الاقتصادي خلال الفترات السابقة؛ بالإضافة إلى أن الحيوانات تستخدم في الأعمال اليومية كالنقل واستخراج المياه، لكن فزان ركزت على تربية المواشي خاصة الإبل والأغنام والماعز، واختص البدو والرحل والتبو والطوارق بهذه المهنة، ومن الصعب تحديد أعداد القطعان، وعندما كانت البلاد تتعرض لموجات من الجفاف يسوق الأهالي الإبل إلى المناطق الواقعة جنوب طرابلس وسرت ومنطقة تارات، وتعتبر زلاف ورملة وأوباري ذات مراعي طبيعية جيدة .

الجدول رقم (12) يبين أعداد الحيوانات في فزان في عام 1949م.

المناطق	الأغنام	الإبل	الحمير
الشاطئ	51400	3375	1100
مرزق	3000	935	2570
سبها واوباري	3130	605	3500
المجموع	11230	40915	7170

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص51 .

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ارتفع هذا العدد في عام 1950 إلى 12 الف من الأغنام والماعز و 5000 من الابل و6000 من الحمير .

ومما يجدر الإشارة إليه هو أن الإدارة الفرنسية في فزان لم تقم بأي مجهودات لتحسين الثروة الحيوانية وزيادة أعدادها، وكل ما قامت به هو استيراد أعداد من الحمير من تيبستي لاستخدامها في استخرج الماء، كما قامت الإدارة بتربية أعداد كبيرة من الماشية من أجل سد حاجاتها، وأن أغلب الاستهلاك كان للجيش الفرنسي(60).

4- التجارة :

كانت التجارة تمثل شريان الحياة الاقتصادية في فزان التي اشتهرت بكونها منطقة عبور مهمة للقوافل التجارية التي تربط شمال أفريقيا بوسطها؛ لذلك تعتبر العمود الفقري للاقتصاد في فزان، ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى توقف تجارة العبور هو تحريم تجارة الرقيق، وتحول التجارة من الصحراء إلى البحار المحيطات، وكذلك بسبب الاحتلال الإيطالي، وحتى إن فقدت فزان مكانتها التجارية كانت هناك تجارة داخلية بين سكان الصحراء خاصة تجارة التمور التي تحكمت فيها نوعيته، ووفرة المحاصيل من عدمها من موسم إلى آخر وهبوط الأسعار، كما أن سياسة العزلة ساهمت في انخفاض المنتوج فتراوح سعر كيلو التمر عام 1947م من 10 إلى 23 فرنك جزائري ليصبح في عام 1948م 10 فرنكات(61).

كما ساهم القمح بنسبة لا بأس بها في صادرات فزان كان معظم المحصول يُباع بواسطة الإدارة الفرنسية، والعائد من هذه التجارة يعود إلى الواردات في ميزانية الإقليم، وكانت التجارة الداخلية تتم عن طريق المقايضة بالسلع، وكانت فزان تستورد بعض السلع كالسكر والشاي والبن من المستعمرات الفرنسية كتونس والجزائر، كما دفعت فرنسا سكان فزان للتوجه للتجارة الخارجية مع فرنسا والدول المجاورة ترمي هذه السياسة إلى فصل الإقليم عن باقي الأراضي الليبية وحرمانه من وحدته الاقتصادية . والجدول رقم (13) يبين الصادرات والواردات خلال الأعوام من 1944م-1946م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الجدول رقم (13) يبين الصادرات والواردات في إقليم فزان خلال الأعوام من 1944م–1946م.

(القيم بالفرنك الجزائري)

المحصول	1944		1945		1946		1947		1948		1949	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحنطة	25 طن	360000	70طن	700000	30 طن	360000	---	---	---	---	8 طن	200000
النطرون	40 طن	900000	84 طن	3800000	51 طن	2985000	50 طن	2400000	115 طن	52000000	40 طن	2000000
المنسوجات	300000 متر	15000000	250000	10000000	150 متر	9000000	---	---	11500م	1837000	41810م	6344000
التمر	255 طن	750000	400 طن	1500000	150 طن	9000000	400 طن	6000000	212 طن	590000	270 طن	7410000
الجلود	6 أطنان	1200000	2 طن	400000	---	---	6 طن	2400000	10 طن	1973000	2.8 طن	226000

المصدر : تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص55 .

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

إن معظم البضائع المستوردة لا تستهلك جميعها في فزان وإنما جزء منها يتجه إلى السودان عبر غات، وإلى نيجيريا عبر القطرون، وإلى تشاد وتيبستي ودارفور، وأشهر البضائع التي تأتي من إفريقيا الوسطى هي القهوة والزبدة والأنسجة والخيام، ومعظمها يتم إعادة تصديرها إلى طرابلس وتونس؛ لأن هذه البضائع كانت تنافس البضائع القادمة من أوروبا، وانخفاض أسعارها مقارنة بالبضائع الأوروبية(62)، وشهدت هذه الفترة نشاطا ملحوظا لعودة تجارة القوافل؛ لكن سياسة فرنسا دائماً تقضي ببقاء فزان منطقة زراعية لتلبية حاجيات قواتها، وفرض المزيد من الضرائب على المحاصيل الزراعية، وكل ما قدمته الإدارة الفرنسية للإقليم كان من أجل كسب الرأي العام لدى السكان المحليين عند تقرير الأمم المتحدة .

5- الصناعة :

تميز إقليم فزان بالصناعات والحرف المحلية أي الصناعة من أجل الحاجة، وأبرز تلك الصناعات هي لوازم الزراعة وموارد البناء، والأغراض المنزلية، بالإضافة إلى صناعة الملابس التقليدية التي تستعمل في المناسبات الاجتماعية والدينية، والمواد الخام المستخدمة في هذه الصناعات أغلبها محلية كمنتجات النخيل والجلود والوبر والصوف وغيرها، والبعض الآخر كانت تجلب من طرابلس ومن المناطق الافريقية(63)، لكن هذا القطاع عانى من المحدودية لسبب قلة المواد الخام المحلية؛ وحتى وإن وجدت فهناك صعوبة في الاستفادة منها؛ بسبب عدم توفر الخبرة وقلة المعدات الصناعية ، بالإضافة أن الحصول على أي سلعة أو مطلب يكلفهم مشقة، في حين كانت القوافل القادة من طرابلس والسودان توفر لهم العديد من السلع بأقل التكاليف، ولكن مع هذا ظل إقليم فزان يحتفظ بطابع الصناعات التقليدية كصناعة الملابس ومواد الزينة والأدوات الموسيقية والمقتنيات الشعبية التي حظيت بإعجاب الكثير حتى وقتنا الحاضر، أبرز تلك الصناعات هي الصناعات الجلدية والصوفية والتطريز والحصر والخيام والفخار(64)، وعلى الرغم من تلك الصناعات التقليدية وجدت العديد من الصناعات فترة الإدارة الفرنسية كتقطير التمور وصناعة الصودا، الذي يجمع من بحيرات أوباري، وصناعة دباغة الجلود على الرغم من محدوديتها، ومع ذلك فإن الإدارة لم تبذل أي جهد لتطوير تلك الصناعات(65)، وحتى وإن وجدت فهي نشاطات فردية تمثل أصحابها ولم تلق اهتماماً واسعاً داخل الدوائر الصناعية خارج فزان؛ لأن الهدف الأساسي من وراء احتلال هذا الإقليم ليس الرقي باقتصاده وإنما تأمين طرق مستعمراتها في الشمال والجنوب، وقطع العلاقات الاقتصادية مع باقي الأقاليم الليبية ؛ مما أدى إلى تمزيق وحدتها السياسية والاقتصادية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نصل إلى جملة من النتائج :

1- أثر الاحتلال الفرنسي في ولاية فزان على الوضع السياسي، وأحدث تغيرات كبيرة في النظام السياسي لفزان، حيث تم فرض السيطرة الفرنسية على الحكم المحلي، وفرض العزلة على أهالي الإقليم، ومنعهم من التواصل مع الأقاليم الليبية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور السكان في اتخاذ القرارات السياسية .

2- أسهمت السياسات الاستعمارية في تعزيز الروح الوطنية بعد اكتشاف حقائق الاستعمار الفرنسي وأهدافه؛ مما أدى إلى نشوء حركة وطنية شعبية حتى وإن كانت محدودة شقت طريقها بصعوبة لمقاومة الاستعمار، ومعرفة ما يدور في الخارج.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

3- تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب السياسة الفرنسية في فزان التي ركزت على استغلال الموارد المحلية وفرض الضرائب وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي؛ ليكون موجهاً نحو تلبية مصالحها وحماية ممتلكاتها الاستعمارية.

4- فرضت الإدارة الفرنسية نظاماً اقتصادياً يعتمد على الزراعة التقليدية باعتبارها المصدر الأساسي للتجارة؛ خاصة تجارة التمور والقمح والشعير والذرة والطرونة.

5- أثّرت عملية استبدال العملة الإيطالية بالفرنك الفرنسي والدينار الجزائري سلبياً على التجارة المحلية؛ فقد حرمها من التواصل الإقليمي والاقتصادي، وأضعف قدرة التجار على المنافسة التجارية.

6- استمر الوجود العسكري الفعلي في ولاية فزان من 1943-1956م ولم يخرج الفرنسيين طواعية، بل ساهمت عدة ظروف محلية ودولية في إجبارهم عن التخلي عن الولاية، كاشتداد حركة المقاومة وزيادة حجم التيارات القومية الموجودة في مصر، وحثها المستمر على نيل الاستقلال، كما أن توقيع المعاهدة التي عقدتها فرنسا مع إدريس السنوسي وضمان استمرار مصالحها كانت هي السبب المباشر في التخلي عن الولاية .

التوصيات :

توصي هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1- تشجيع البحث التاريخي وتعزيز الدراسات الأكاديمية حول فترة الاحتلال الفرنسي لفزان بما في ذلك تجميع الوثائق والأدلة التاريخية للوصول إلى فهم شامل للظروف التي مر بها السكان وتأثيراتها المستمرة .

2- ضرورة نشر الوعي بين الأجيال الجديدة حول التاريخ الاستعماري، وتأثيره على الهوية الوطنية والاقتصادية مثل إقامة ورش عمل وندوات تاريخية.

3- إنشاء مراكز توثيق تاريخية تهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بفترة الاحتلال، وتسهيل وصول الباحثين إليها.

4- تأسيس شراكة بين المؤسسات البحثية والجامعات في ليبيا وفرنسا لتسهيل الوصول إلى الوثائق التاريخية المتعلقة بفزان، وهذه الشراكة تتمثل في تنظيم ورش عمل وندوات تدريبية للباحثين الليبيين للبحث في الأرشيف الفرنسي.

5- إنشاء مركز توثيق مشترك يركز على وجمع الوثائق المتعلقة بفزان مع الأرشيف الفرنسي، على أن يضم هذا المركز تقنيات حديثة في الأرشفة والحفظ الرقمي لضمان حماية الوثائق وسهولة الحصول عليها وإعداد قائمة بالوثائق المتعلقة بفزان الموجودة في الأرشيف الفرنسي ونشرها للباحثين.

قائمة المراجع والمصادر :

1. أحمد القطعاني، حضارات الصحراء، دراسة وصفية قديمة وحديثة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2003، ص26.

2. الجواهري، شمال إفريقيا، دراسة في الجغرافية التاريخية والإقليمية، مصر ، 1976، وإبراهيم رزقانة، محاضرات في جغرافية ليبيا، القاهرة، 1964م.

3. أحمد القطعاني، مرجع سابق، ص26 .

4. مختار عثمان محمد العفيف، الأوضاع الاقتصادية في إقليم فزان خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، رسالة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2007، ص35 .

5. محمد رجائي ريان، العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان بين (19431951)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد55، المجلد التاسع، السنة التاسعة، جامعة الكويت، 1989، ص44 .

6. تقرير لجنة التحقيق الرباعية، النص العربي، الجامعة العربية، 1949م، ص4 ، 5. وتقرير الإدارة الفرنسية 1950م، ص12 .

7. حبيب وداعة الحسناوي، الاحتلال الفرنسي لفزان وولادة الحركة الوطنية في الإقليم، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 19431956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، 2012، ص134.

8. شارل ديجول، مذكرات شارل ديجول ، ترجمة خيري حمادي، مكتب المنار، 1946، ص94.

9. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة ، بيروت، 1966، ص198.

10. سعيد عبدالرحمن الحنديري، العلاقات التشادية 19431975، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1983، ص28، الوثيقة رقم 181/ 11 الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 1951 من السيد الملك ادريس السنوسي بتعيين أحمد سيف النصر والياً على فزان، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثائق غير منشورة.

11. محمد رجائي ريان، مرجع سابق، ص295.

12. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص198، 201، صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، دار الفكر، بيروت، 1982، ص237، 240.

13. محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار المعارف ، القاهرة، 1967م، ص276 ، 279.

14. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، صفحات من التاريخ، مراجعة: نصر الدين الأسد، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص ص 64،65، الوثيقة رقم 121/8 بتاريخ 21 أكتوبر 1942 وهي رسالة شكر موجهة إلى أحمد سيف النصر من الحاكم العسكري في تشاد، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، وثائق غير منشورة.

15. الزرقاء سالم محمد حسين، الحركة الوطنية في إقليم فزان ودورها في مواجهة الأطماع الفرنسية 19431956، مجلة كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، العدد السابع عشر، مارس 2021، ص295.

16. كريم صالح عطية، الاحتلال الفرنسي لجنوب ليبيا 19431956م، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بغداد ، 2000م، ص36، وعواطف سعيد محمد، الأوضاع الإدارية في إقليم فزان، مجلة كلية الآداب، العدد 17، 2021، جامعة سبها، ص114.

17. سالمة أبو الخير أحمد علي، فزان تحت السيطرة الفرنسية من الاحتلال إلى الاستقلال 19431951م، دراسة تاريخية، مجلة جامعة فزان، الجزء الثالث، 2024م، ص69.

18. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا الحديث، أعدها للنشر طلحة جبريل، الطبعة الأولى ، المغرب، 1996م، ص29، وعواطف سعيد امحمد علي، مرجع سابق، ص39 .

19. محمود فؤاد شكري، مرجع سابق، ص300 ، 302.

20. محمد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص29.

21. السنوسي مصطفى، فزان تحت السيطرة الفرنسية، مجلة التاريخ الليبي، العدد9، ص 48، 50.

22. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص256، 258.
23. علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا، دار المعارف، بيروت، 2009م، ص342.
24. نقولا زيادة، ليبيا من فجر التاريخ حتى الاستقلال، دار الثقافة، بيروت، 1970، ص231.
25. صالح مسعود بونصير، ليبيا في العهد الاستعماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 1975م، ص425.
26. محمد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص31.
27. المصدر نفسه، ص36.
28. كاظم القيسي كهلان، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949 – 1957، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 2003، ص45.
29. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 10981، ص75.
30. نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، مصر، 1958م، ص156، ومجيد خدوري، مرجع سابق، ص143.
31. محمد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص36 ، 38.
32. إبراهيم أبوعزوم، الجمعية الوطنية بفزان من 1946 – 1950، مراجعة الطاهر عبدالقادر ومحمد سعيد، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2019م، ص22.
33. رجب حزاز، الأحزاب السياسية وقضايا الاستقلال، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1975م، ص45.
34. عواطف سعيد محمد علي، مرجع سابق، ص122.
35. ادريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة، ترجمة زاهي بشير المغيربي، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، طرابلس، 2020، ص316.
36. وناس المنصف وآخرون، التاريخ المجهول (العلاقات الليبية الفرنسية)، معهد البحوث المغربية، المغرب، 2012، ص25.
37. سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1970م، ص54.
38. عزالدين عبدالسلام العالم، الأزمات وإدارتها في ليبيا الملكية، دار الحكمة، 2019، ص75.
39. محضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية طرابلس الغرب، الجلسة الأولى السبت 25 نوفمبر 1950م.
40. سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وامريكا وفرنسا، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص 143، 145.
41. المرجع السابق، ص146.
42. علي عبدالسلام خليفة، أوضاع فزان الاقتصادية زمن الإدارة العسكرية الفرنسية 19431951م، مجلة جامعة سبها، 2022، ليبيا، ص143.
43. أحمد رجب فرج، مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 18601900م، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة سبها، العدد الثالث، 2021م، ص102.

44. علي عبدالسلام خليفة، مرجع سابق، ص144.
45. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص128.
46. علي عبدالسلام عبدالله، مرجع سابق، ص145.
47. تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص28.
48. نور الدين عبدالله حمودة وآخرون، دراسة تاريخية لقوانين ضرائب الدخل، الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، د.ت، ص46.
49. كلينسيد ، هـ ، ل، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي ، بعثة الأمم المتحدة، نيويورك، 1951، ص46.
50. تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص28.
51. نفس المصدر، نفس الصفحة.
52. حنان سالم منصور، الاحتلال الفرنسي لفزان 19431952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير، جامعة السابع من ابريل، الزاوية، 2003، ص100 .
53. تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص36.
54. تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص34، ومحمد فؤاد شكري، مصدر سابق، ص295 ، 297 .
55. حنان سالم منصور، مرجع سابق، ص73، وتقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص34.
56. محمد فؤاد شكري، مصدر سابق، ص295 ، 297، ونقولا زيادة، ليبيا من فجر التاريخ حتى الاستقلال، مرجع سابق، ص277 ، 230.
57. كليسند ، مصدر سابق، ص143، تقرير الإدارة الفرنسية عام 1950م، مصدر سابق، ص44 .
58. وثيقة (د.ر) وهي رخصة تجارية واستيراد لنوري بن الأسطى لاستيراد التمور من فزان مصدق عليها الغرفة التجارية في 11 فبراير 1949، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً انضمت إلى الأرشيف حالياً، المركز الوطني للمحفوظات والراسات التاريخية، طرابلس، وثيقة غير منشورة..
59. علجية بشير العرفي، تاريخ ليبيا الاجتماعي 19431951م، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، 2005، ص67 .
60. كليسند ، مصدر سابق، ص28 .
61. نقولا زيادة، ليبيا 1948، وثيقة رسمية، العدد 8 ، منشورات العلوم والآداب، بيروت، 1966، ص60 .
62. حنان مسالم منصور، مرجع سابق،ص88، وصلاح العقاد ، مرجع سابق،ص220 .
63. عمر علي بن إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا من 18351882م، دار مكتبة الفضيل، بنغازي، 2014، ص29 .
64. المختار عثمان العفيف، مرجع سابق، ص ص 447 ، 448.
65. حنان سالم منصور، مرجع سابق، ص90 .

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

المـــــــــلاحق

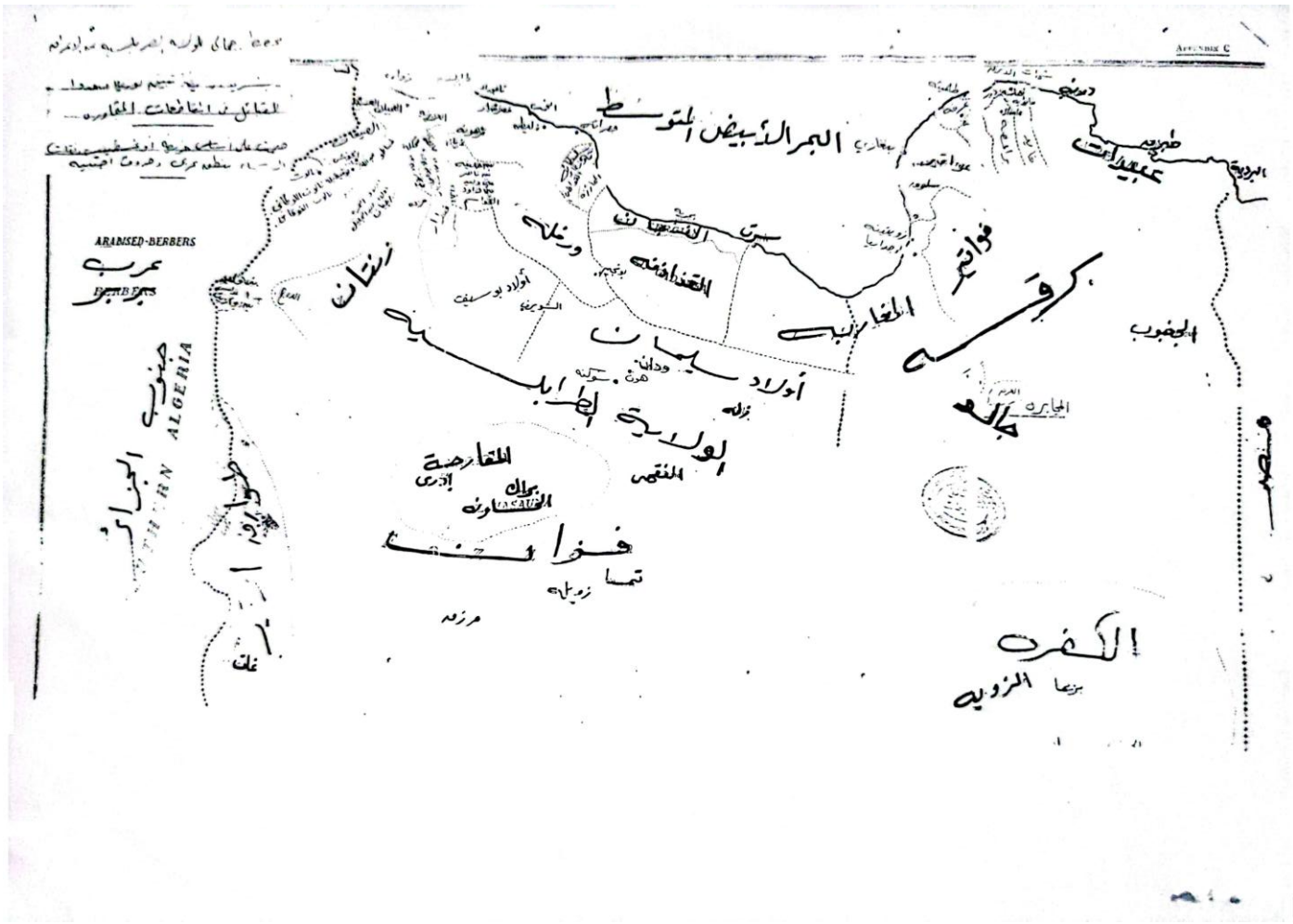

خريطة تبين القطاعات في ولاية برقة وطرابلس، نقلاً عن تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس عام 1944، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

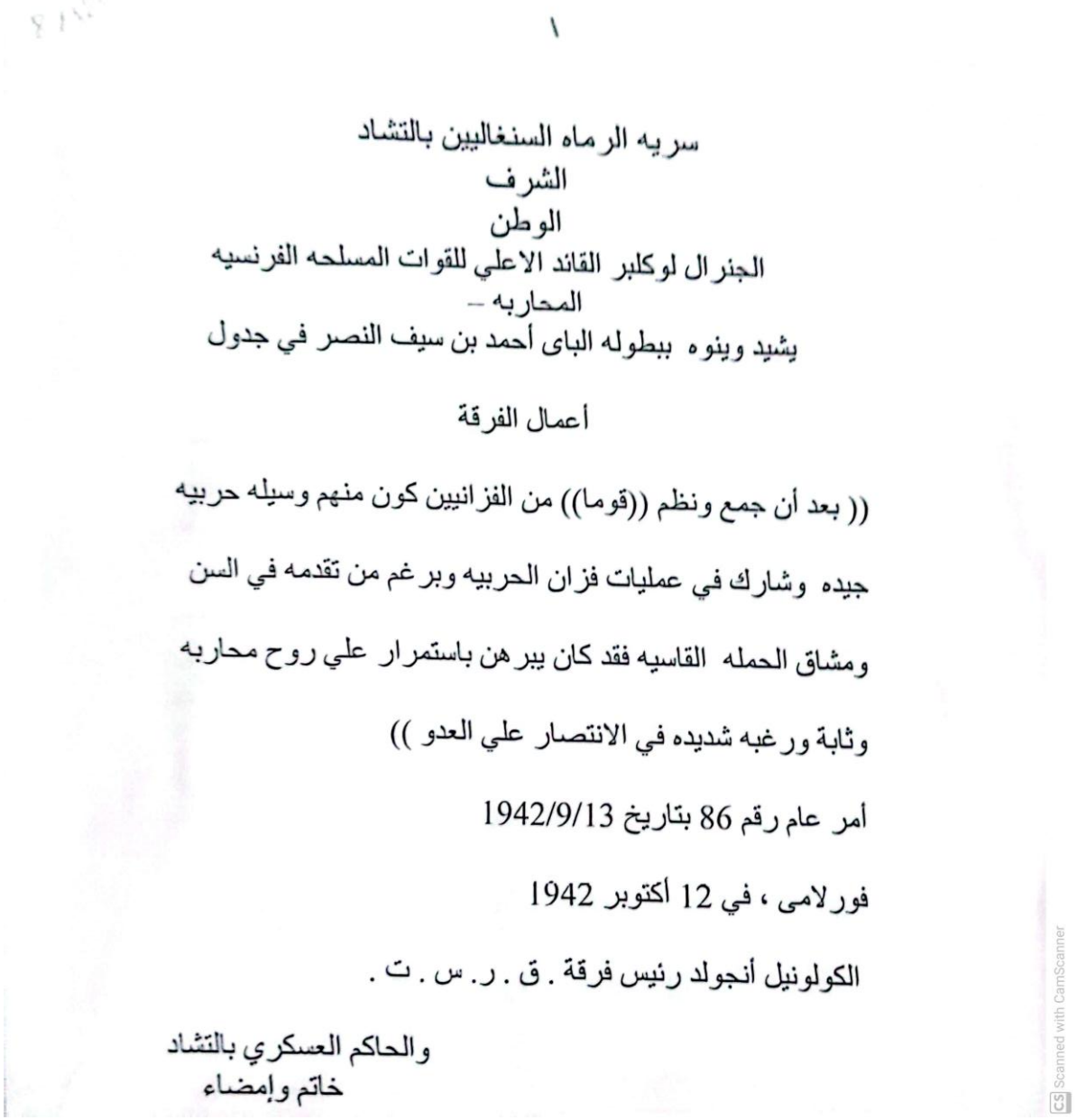

١

سريه الرماه السنغاليين بالتشاد
الشرف
الوطن
الجنرال لوكلير القائد الاعلي للقوات المسلحه الفرنسيه
المحاربه –
يشيد وينوه ببطوله الباى أحمد بن سيف النصر في جدول

أعمال الفرقة

((بعد أن جمع ونظم ((قوما)) من الفزانيين كون منهم وسيله حربيه

جيده وشارك في عمليات فزان الحربيه وبرغم من تقدمه في السن

ومشاق الحمله القاسيه فقد كان يبرهن باستمرار علي روح محاربه

وثابة ورغبه شديده في الانتصار علي العدو))

أمر عام رقم 86 بتاريخ 1942/9/13

فورلامى ، في 12 أكتوبر 1942

الكولونيل أنجولد رئيس فرقة . ق . ر. س . ت .

والحاكم العسكري بالتشاد
خاتم وإمضاء

CS Scanned with CamScanner

الوثيقة رقم 8/121، وهي رسالة من القوات الفرنسية بخصوص مشاركة أحمد سيف النصر في الحرب ضد إيطاليا، ملف أحمد سيف النصر، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات، طرابلس، وثيقة غير منشورة.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

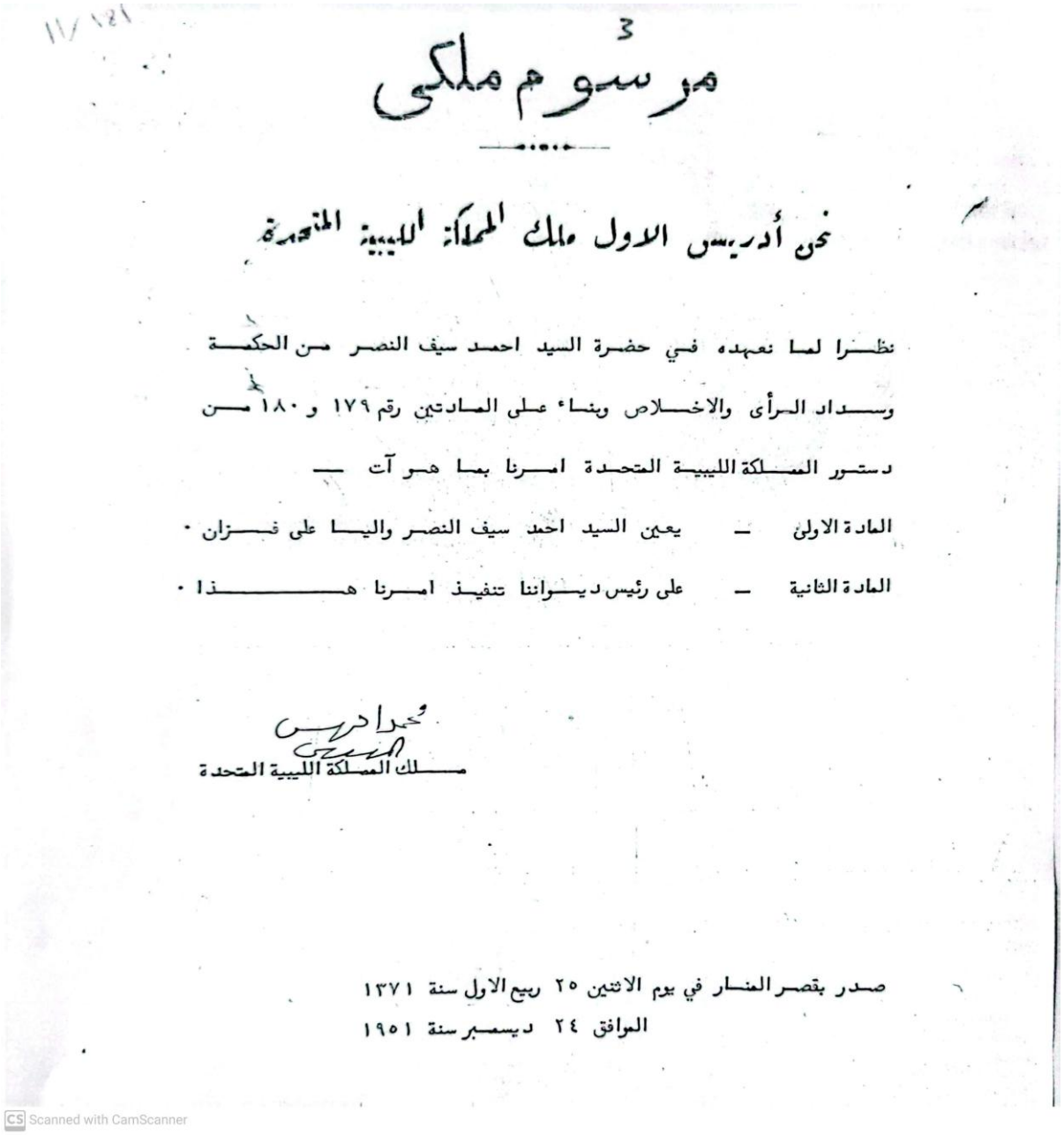

مرسوم ملكي

نحن أدريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة

نظرا لما نعهده في حضرة السيد احمد سيف النصر من الحكمة وسداد الرأى والاخلاص وبناء على المادتين رقم ١٧٩ و ١٨٠ من دستور المملكة الليبية المتحدة امرنا بما هو آت ـــ

المادة الاولى ـ يعين السيد احمد سيف النصر واليا على فزان .

المادة الثانية ـ على رئيس ديواننا تنفيذ امرنا هذا .

ملك المملكة الليبية المتحدة

صدر بقصر المنار في يوم الاثنين ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٧١
الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

Scanned with CamScanner

الوثيقة رقم 11/121، وهي رسالة من إدريس السنوسي إلى أحمد سيف النصر بشأن تعيينه والياً على فزان، ملف أحمد سيف النصر، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات، طرابلس، وثيقة غير منشورة.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

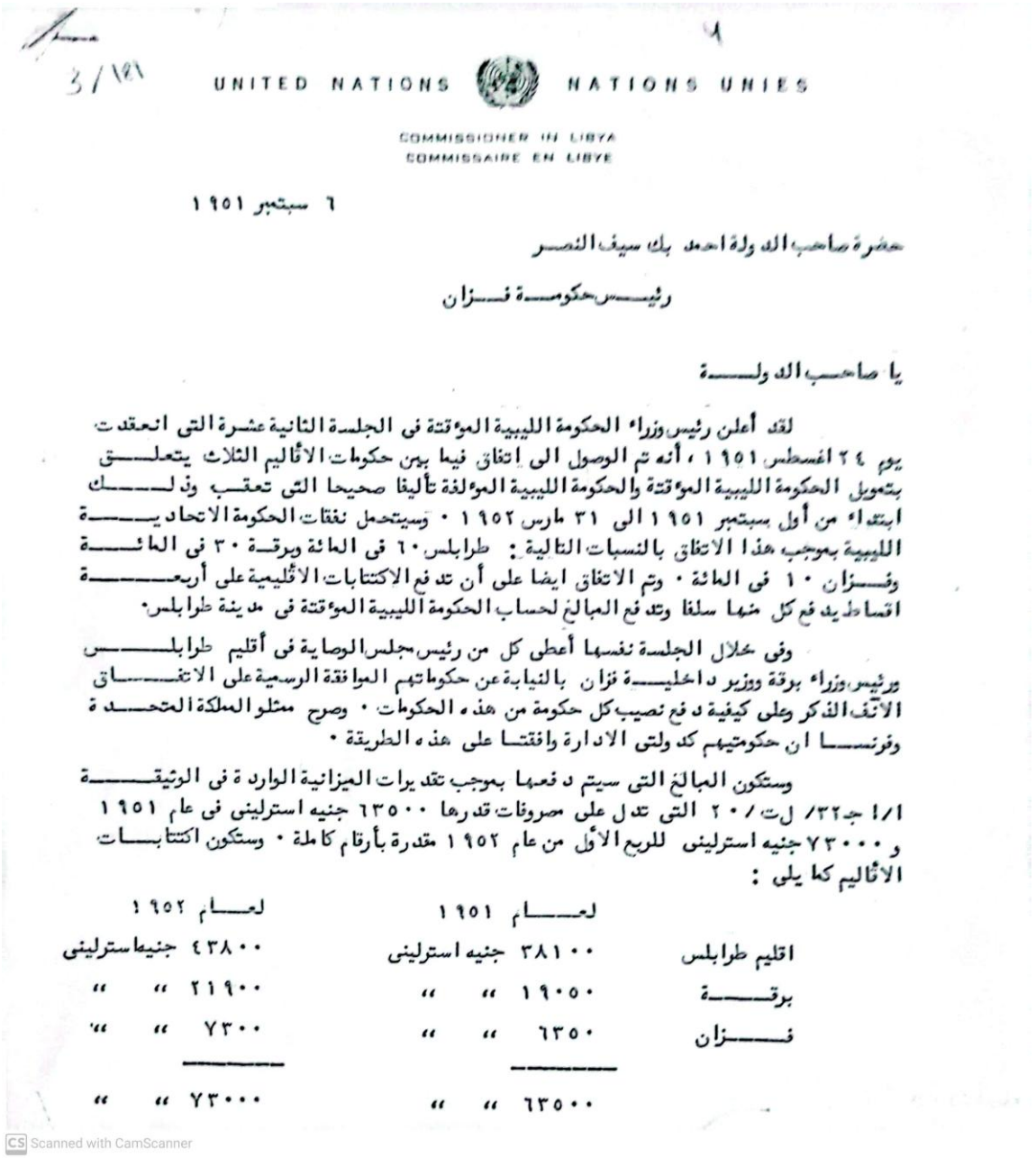

3/181

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

COMMISSIONER IN LIBYA
COMMISSAIRE EN LIBYE

٦ سبتمبر ١٩٥١

حضرة صاحب الدولة احمد بك سيف النصر

رئيس حكومة فزان

يا صاحب الدولة

لقد أعلن رئيس وزراء الحكومة الليبية المؤقتة فى الجلسة الثانية عشرة التى انعقدت يوم ٢٤ اغسطس ١٩٥١ ، أنه تم الوصول الى اتفاق فيما بين حكومات الاقاليم الثلاث يتعلق بتمويل الحكومة الليبية المؤقتة والحكومة الليبية المؤلفة تأليفا صحيحا التى تعقب وذلك ابتداء من أول سبتمبر ١٩٥١ الى ٣١ مارس ١٩٥٢ . وسيتحمل نفقات الحكومة الاتحادية الليبية بموجب هذا الاتفاق بالنسبات التالية : طرابلس ٦٠ فى المائة وبرقة ٣٠ فى المائة وفزان ١٠ فى المائة . وتم الاتفاق ايضا على أن تدفع الاكتتابات الاقليمية على أربعة اقساط يدفع كل منها سلفا وتدفع المبالغ لحساب الحكومة الليبية المؤقتة فى مدينة طرابلس.

وفى خلال الجلسة نفسها أعطى كل من رئيس مجلس الوصاية فى أقليم طرابلس ورئيس وزراء برقة ووزير داخلية فزان بالنيابة عن حكوماتهم الموافقة الرسمية على الاتفاق الآنف الذكر وعلى كيفية دفع نصيب كل حكومة من هذه الحكومات . وصرح ممثلو المملكة المتحدة وفرنسا ان حكومتيهم كذلك وافقتا على هذه الطريقة .

وستكون المبالغ التى سيتم دفعها بموجب تقديرات الميزانية الواردة فى الوثيقة ١/١ جـ٣٢/ ل ت/ ٢٠ التى تدل على مصروفات قدرها ٦٣٥٠٠ جنيه استرلينى فى عام ١٩٥١ و ٧٣٠٠٠ جنيه استرلينى للربع الأول من عام ١٩٥٢ مقدرة بأرقام كاملة . وستكون اكتتابات الاقاليم كما يلى :

	لعام ١٩٥١	لعام ١٩٥٢
اقليم طرابلس	٣٨١٠٠ جنيه استرلينى	٤٣٨٠٠ جنيه استرلينى
برقة	١٩٠٥٠ " "	٢١٩٠٠ " "
فزان	٦٣٥٠ " "	٧٣٠٠ " "
	٦٣٥٠٠ " "	٧٣٠٠٠ " "

CS Scanned with CamScanner

الوثيقة رقم 3/181، توضح تقديرات المصروفات للأقاليم الثلاثة، حسب تقديرات الميزانية ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، وثيقة غير منشورة.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

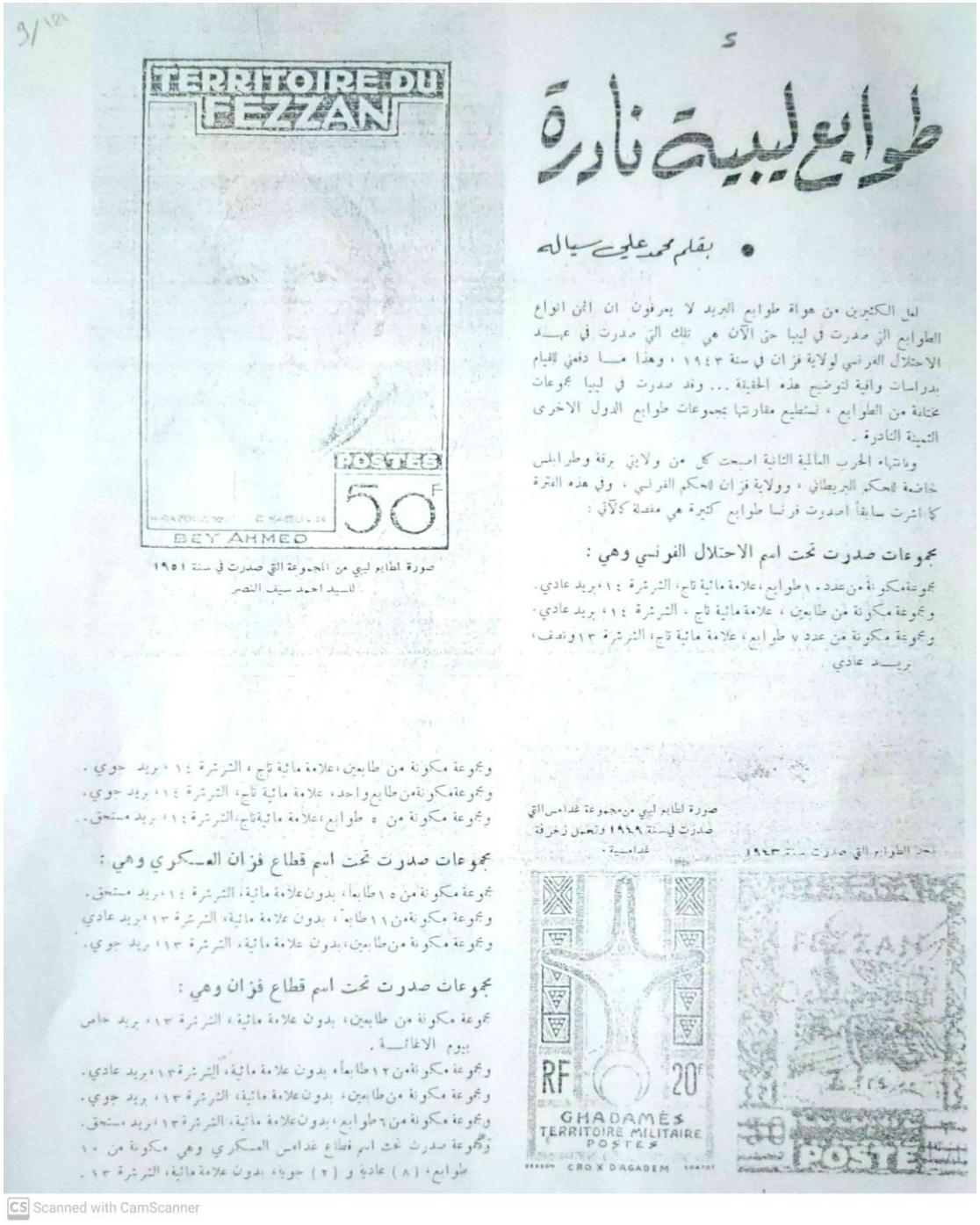

طوابع ليبية نادرة

بقلم محمد علي سياله

لعل الكثيرين من هواة طوابع البريد لا يعرفون ان اغلى انواع الطوابع التي صدرت في ليبيا حتى الآن هي تلك التي صدرت في عهد الاحتلال الفرنسي لولاية فزان في سنة ١٩٤٣ ، وهذا ما دفعني للقيام بدراسات وافية لتوضيح هذه الحقيقة ... وقد صدرت في ليبيا مجموعات مختلفة من الطوابع ، تستطيع مقارنتها بمجموعات طوابع الدول الاخرى الثمينة النادرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية اصبحت كل من ولايتي برقة وطرابلس خاضعة للحكم البريطاني ، وولاية فزان للحكم الفرنسي ، وفي هذه الفترة كما اشرت سابقاً اصدرت فرنسا طوابع كثيرة هي مفصلة كالآتي :

مجموعات صدرت تحت اسم الاحتلال الفرنسي وهي :

مجموعة مكونة من عدد ١٠ طوابع ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٤ ، بريد عادي .

ومجموعة مكونة من طابعين ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٤ ، بريد عادي .

ومجموعة مكونة من عدد ٧ طوابع ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٣ ونصف ، بريد عادي .

صورة طابع ليبي من المجموعة التي صدرت في سنة ١٩٥١ للسيد احمد سيف النصر

صورة طابع ليبي من مجموعة غدامس التي صدرت في سنة ١٩٤٩ وتعتبر نادرة غدامسية .

ومجموعة مكونة من طابعين ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٤ ، بريد جوي .

ومجموعة مكونة من طابع واحد ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٤ ، بريد جوي .

ومجموعة مكونة من ٥ طوابع ، علامة مائية تاج ، الشرشرة ١٤ ، بريد مستحق .

مجموعات صدرت تحت اسم قطاع فزان العسكري وهي :

مجموعة مكونة من ١٥ طابعاً ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٤ ، بريد مستحق .

ومجموعة مكونة من ١١ طابعاً ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد عادي

ومجموعة مكونة من طابعين ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد جوي .

مجموعات صدرت تحت اسم قطاع فزان وهي :

مجموعة مكونة من طابعين ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد خاص بيوم الاغاثة .

ومجموعة مكونة من ١٢ طابعاً ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد عادي .

ومجموعة مكونة من طابعين ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد جوي .

ومجموعة مكونة من ٦ طوابع ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ ، بريد مستحق .

ومجموعة صدرت تحت اسم قطاع غدامس العسكري وهي مكونة من ١٠ طوابع ، (٨) عادية و (٢) جوية ، بدون علامة مائية ، الشرشرة ١٣ .

Scanned with CamScanner

الوثيقة رقم 9/181، ملف أحمد سيف النصر، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات، طرابلس، وثيقة غير منشورة.